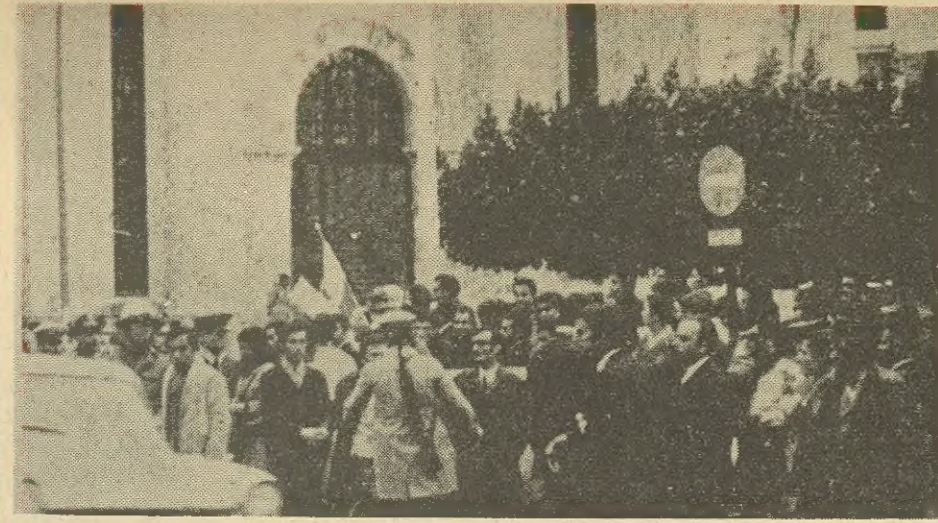




الدهشة العربية الرسمية تجاه رسالة نيكسون الأخيرة

الموقف من اميركا بين المراهنة والتروء
والمعاداة الكلامية..

نقير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين حول اضراب الجامعة اللبنانية
١٩٧٠.. عام تنفيذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية



الاضرابات والتظاهرات الطلابية، هل تقف حفا عائقا امام تنفيذ اتفاق القاهرة، ويخدم بذلك التحرك البيئي الرجعي، أم أن المسألة ليست بهذه البساطة، ولجلالها لا بد أن نخرج الاتفاق من الهالة الخرافية التي يحاط بها، لنعطيه دلالاته الواقعية.

اتفاق القاهرة: الخرافة والواقع

وقد شكلت مجابهة السلطة عنصرا واضحا على الدول العربية المتقدمة التي كانت في حالة من اليأس من الحل السلمي، فوقت موقفا عدائيا من السلطة اللبنانية التي دفعتها هذا الموقف الى حالة من الحصار والعزلة، بالنظر الى أن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يتفكك خارج المحيط العربي. وقد سهل هذا الوضع للحركة الشعبية اللبنانية والمقاومة أن يجد مجالا أوسع للتحرك، زاد من حدة المآزق الذي وجدت فيه السلطة.

لهذا لم يكن اتفاق القاهرة نظرية عطف من العناية الإلهية شملت بها الوضع اللبناني، بقدر ما كان ثمرة وضع سياسي محدد انتظمت فيه قوى سياسية ملموسة، وكان بهذا تعبيرا عن توازن حاصل بين هذه القوى، في مرحلة محددة. وهذا التوازن محكوم بالتركيب الذاتي للقوى والوضع السياسي والتاريخي الذي تحرك فيه.

بهذا لا يكون اتفاق القاهرة (الصراع) وطنيا خالصا تجدد عنده الأمور، بقدر ما هو تعبير عن التوازن القائم من جهة بين البورجوازية اللبنانية بنظامها الواصل الى حالة من التفكك السياسي وبالحرية الشعبية التي تدور تحتها بديانيتها وفوضاها وبفقدانها على الفل — رغم البديان والوقوس — في الأوضاع المحلية. ومن جهة أخرى المقاومة بقواها الذاتية، وذراعها الفلسطيني في الأرض اللبنانية وارتباطها بالواقع العربي ككل. وإذا كان اتفاق القاهرة بهذا الشكل، فإن أمر تنفيذه أو عدمه لا يخضع لما يمكن أن يجعل به الواقع فجأة من مؤامرات وقوى تعمل في الظلام. بقدر ما يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على التوازن الراهن، واصلته من تتم هذه التغيرات. أما التذبذب الذي يحيط بتنفيذ الاتفاق من جهة، والانفعال الذي يتم به تنفيذه من جهة أخرى فهما أمران لا يناظران بتأخر اليقين الرجعي أو غير القوى الوطنية، بقدر ما يدلان على أن القوى التي يتم بينها التوازن ليست قوى راكدة، بل قوى متحركة، والتوازن ليس توازنا جامدا بقدر ما هو ديناميكي، ولا بد للحصول تغيرات حاسمة على هذا التوازن، من أن يتحول الى عالم حقيقي يقف أمام تطوير حركة إحدى هذه القوى. أو أن تصل أهداها الى القوة اللازمة التي تجعل خرق هذا التوازن في مصلحتها.

بهذا يرتبط اتفاق القاهرة بتوازن سياسي محدد، كما أن تنفيذه أو عدمه يناظران بحركة القوى المنتظمة ضمن هذا التوازن. ولا يمكن لاتفاق القاهرة أن يصير الى سلة المهملات، أن لم يطرأ تغير حاسم على الوضع العربي أو الفلسطيني أو اللبناني، وهنا لا بد لولا ذلك الذين يتصاحبون حول اتفاق القاهرة من أن يوضحوا حقا ما يفهمونه من الاتفاق — ليس الاتفاق آية في الوضوح — هل يفهمون منه أنه يوفر الطمأنينة للبورجوازية اللبنانية الحاكمة، أم أنه يكرس خطوات انتزعتها الحركة الفلسطينية واللبنانية ويوفر لهذه الخطوات جوا تتعمق فيه وتمطي نمارها.. لا شك أن الاتفاق يسمى لأهنا ليوقع بين الأمرين، وهذا هو سر غرضه، لكن لا بد لأي شخص ينهض للاتفاق أن يوضح أولا: أي الأمرين له الغلبة في نظره على الآخر؟ والذين يسبون بين الأمرين هم الذين يجيلون الاتفاق الى متحف الطوباويات اللبناني، بحيث يستحيل لفرا غامضا تلعب به الدبلوماسية السياسية من كل الجهات.

ولا بد لنا في نهاية هذه المناقشة السريعة من أن نشير الى أمرين:

١ - أن البورجوازية اللبنانية الحاكمة بممثلها الحقيقيين، هي التي كانت الطرف المباشر في اتفاق القاهرة، أما الانقطاع السياسي الذي يشهرون الآن جلبه كبيرة حول الاتفاق، ضده ريمه، في عملية نفاق واضحة لجماهيره، فلم يكن الطرف الرئيسي، كما أنه ليس العنصر الحاسم في عملية نفسه أو تطويره. وعلينا من هذه الجهة أن نميز بين ما هو جوهري وعرضي في حركة النظام.

٢ - أن تسييس الحركة الشعبية وتطويرها، هو العامل الذي يجعل من أي تغير في هذا التوازن السياسي، عنصرا يدفع بالحركة الوطنية الى الامام.

أن يتم بحذر بالغ، وبخضوع كبير، إذ أنها تدور أن تدري توجه حركته الواقع، ونظم فوضاه، ونضعه على طريق المستقبل.

بهذا أيضا يصبح اتفاق القاهرة واحدا من الحركات السحرية للواقع اللبناني، ويتحول نقطة انطلاق لأي تحليل، فهو كاستقلال يؤخذ ولا يعطى.. والخوض في شأنه بقعة وضلال. فعلى الأمور أن تجد جميعها لتفرغ الى تنفيذ الاتفاق، وعلى القوى الوطنية أن تتحلى جميعها بدون قيد ولا شرط حول من يضع على عاتقه أمر تنفيذه. وعلى الطلاب والمدرسين أن يركبوا الى الصمت، خشية أن يصعدوا الأمور، لدرجة يصبح معها الاتفاق في خطر مقيم، فالاتفاق مكسب وطني، والسلطة التي تقوم بتنفيذه مكسب وطني، ومن يضع العوائق أمام هذه السلطة لا يخاطر برأس الاتفاق فحسب، بل يبيع لليبين الرجعي أن يقبض الأمور لصالحه. وعلى اليسار أن يهافظ على استقرار الأمور ما دام الاضطراب والفوضى هما ما يشهده اليبين.

تحليل منسجم، لكنه ليحفظ انسجامه بيسميد كثيرا من العناصر الضرورية ليصبح تحليلا سليما. فقد سبقه من قبل تحليل آخر، لم يكن يعوزه هو الآخر الانسجام، وكان هذا التحليل يرى أن تحلق اليسار حول مطلب حماية العمل الفدائي يقلل من شأن الحركة الاجتماعية. واليوم تنقلب الأمور على رأسها، فتصبح الحركة الاجتماعية عائقا أمام حماية العمل الفدائي. وهكذا يتم الفرار دوما، ولكن على طريق تحليل طويل.

ان السؤال الذي ينبغي طرحه في هذه المجالة، هو: لماذا كان اتفاق القاهرة؟ ونحن لا نطرح هذا السؤال، بأي قدر من الخشوع، إذ أننا لا نزال الاتفاق عن تحركات القوى التي دخلت أحداث تشرين والملاقات القائمة بينها، كما أننا لا نزال الاتفاق عن تحركات الواقع اللبناني في ظل وجود الفدائين والحركة الجماهيرية الفلسطينية.

فقد دخلت أحداث تشرين ثلاث قوى رئيسية: الحركة الشعبية اللبنانية، المقترعة الى الوحدة والنظم، والحركة الفدائية والفلسطينية، والتحرك السياسي العربي المحايي للفدائين.

في الاونة الأخيرة يعالى الصياح حول اتفاق القاهرة: غالتوى البيئية والرجعية تتأمر ضد الاتفاق، واليساريين دفع معها عن طيب نية، والنضالات المطلوبة التي يخوضها الطلاب والمدرسون لا يمكن فهمها الا بربطها بالتحرك السياسي القائم حول الاتفاق.

وعلى هذا يصبح الاتفاق هو الفصل الحاسم الذي يحدد طبيعة الحركة السياسية الراحة وحركة القوى المنتظمة فيها والاتجاه الذي ينبغي أن تأخذه هذه الحركة.

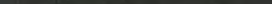
بهذا نجد انفسنا ازاء اتفاق احيط بهالة فريدة، واخذ مكانه دفعة واحدة بين جملة الطوباويات اللبنانية كاتفاق الوطني، والوحدة الوطنية، وطو مثلها يصبح عصيا على اليمس والتحليل، فالعامل مع مثل هذه الطوباويات ينبغي

مَوعدك السبت لأشباط
وكل سبت مع جريدة



أسبوعية سياسية عربية مستقلة

صاحبها ورئيس تحريرها
فاروق البربر



تنفيذ لاتفاق القاهرة:

مفاوضات حول عمل الفلسطينيين في لبنان
طالب بضمهم مقرهم المعاشية والنقابية

...

مَشْرُوعُ الدَّوْلَةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ
يَرْجُمُ إِلَى الْعَبْرِيَّةِ وَيُوزَعُ فِي إِسْرَائِيلَ

لكن المقاومة قوضت هذه الأملات، وأثبتت للأسرائيليين قبل غيرهم أن الشعب الفلسطيني ليس حيا فقط، بل هو مصمم على القتال في سبيل هدفه.

كانت الجهة التسمية الديموقراطية قد قدمت للمجلس الوطني الفلسطيني السادس مشروع قرار

10

1890

10

ثورة ظفار

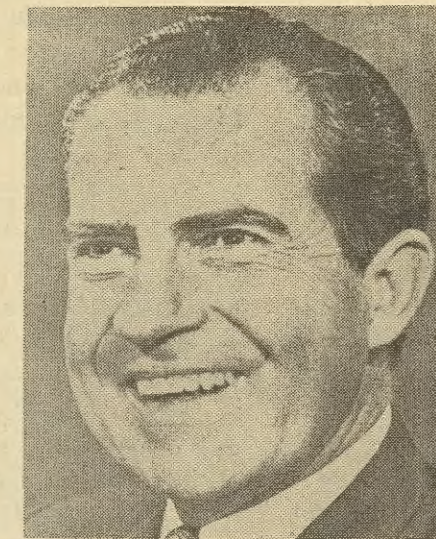
عمليات الخط

قائمة التبرعات الاسبوعية للجبهة الشعبية الديمقراطية



18

«الدهشة» العربية الرسمية تجاه رسالة نيكسون الاخيرة الموقف من اميركا بين المراهنة والتردد والمعاداة الكلامية



نيكسون

تعتبر الضيافة الاساسية للمصالح الاستعمارية واتبعت سياسة مؤتمرات القبة العربية .

وهكذا شهدت السياسة العربية الرسمية موجات من الهبوط والصعود ، تجاه اميركا بعد هزيمة ٥ حزيران . وعبرت السياسة العربية الرسمية عن ذلك بمواقف دعائية لفظية ضد السياسة الاميركية ..

فكلمة برز التأييد الاميركي للملني لاسرائيل ، وكلما كانت المشاريع الاميركية مطابقة لوجهة نظر اسرائيل في المفاوضات المباشرة ، ظهرت الحملات الدعائية والاذاعية القصرة النفس ، والتي تركت باستمرار - على حد تعبير هيك - الباب مفتوحا للحوار ..

وهكذا تفصل الدعاية والتخريف السياسي عن المواقف العملية تجاه المصالح الاستعمارية ، وينفصل الموقف من اميركا الى جزئين متعاكسين تماما :

جزء يعادي السياسة الاميركية دعائيا واعلاميا يركزا على نقطة واحدة : التأييد الاميركي لاسرائيل .

جزء آخر يهاندنها عليا من خلال مهانة الرجعية العربية والاعتراف الفعلي بالمصالح الاميركية في المنطقة العربية . وعلى اساس هذا الفصل المتعاكس في الموقف من اميركا تبرز المسألة الوحيدة المختلف عليها : وهي مدى التأييد الاميركي لاسرائيل .

ان ما تريده السياسة العربية الرسمية « متواضع جدا » ، فهي تطلب « عدم انحياز السياسة الاميركية الاسرائيلية » ، وهي تطلب موقف الاعتدال والتفهم واتخاذ موقف عادل ..

وهكذا يسدل الستار عن الارتباط العضوي بين المصالح الامبريالية في المنطقة العربية والتأثير « بالاصوات اليهودية » في الانتخابات ، وينسجم المتحدث الرسمي العربي في القاهرة مع هذه الدعوة ، فيصرح في مؤتمره الصحفي الاخير تعليقا على رسالة نيكسون : « ان المسؤولين الاميركيين ما زالوا ، لاسف ، يروجون كفة الاصوات اليهودية في الانتخابات على كفة السلام والمصالح الاميركية في العالم العربي » .

السر

ما « سر » هذه الدهشة العربية الرسمية ؟

ان هذه الدهشة نابعة من موقف المراهنة على تغير جزئي في السياسة الاميركية بحيث تقترب من حل سلمي بدون مفاوضات مباشرة مع اسرائيل .

وهي نابعة من الموقف الوسطي والتردد والتذبذب من المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية .

وقد عبرت « النظريات الهيكلية » المختلفة عن هذا الموقف الوسطي باستمرار قبل هزيمة حزيران ، وبعدها : من النظرية المعروفة « عدم مناخعة اميركا » ... الى النظرية الاخيرة « اميركا في موقع العدو وليست العدو » .. الى نظريات اخرى عن ضرورة فتح باب الحوار مع اميركا ، ولو كان مواربا .. الخ . ومن هذا الموقف التردد والوساطة ، اتبعت سياسة مهانة الرجعية العربية التي

حقيقة الخلافات

وقبل مؤتمر القمة الاخير بقليل بدأت المشاريع والمقترحات الاميركية (خلافا ثانيا) جديدة ، وعلمية جدل في السياسة الاميركية الخارجية تجاه الشرق الاوسط ، فالمصالح الاميركية البترولية في المنطقة بدأت تضغط من اجل ايجاد تسوية نهائية قريبة كي لا يستفحل « الصو الثوري » الذي تشرته حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في المنطقة العربية .

وعكست وزارة الخارجية الاميركية ضغط شركات النفط الاحتكارية بمقترحات اميركية جديدة قدمها روجرز وزير الخارجية الاميركي في ٩ كانون الاول الماضي ، أي قبل مؤتمر القمة العربي الخامس بآيام قليلة .

ونصت مقترحات روجرز على عدة أمور جوهرية جديدة : عدم النص مباشرة على المفاوضات المباشرة ، والاكتفاء بوثائق يجري ابداعها هيئة الامم المتحدة تحوي اقارار من الطرفين بسلام دائم .

تسوية ثنائية بين مصر واسرائيل ، وتسوية ثنائية بين الاردن واسرائيل ، تبدأ بعد الاتفاق على التسوية الاولى . وهكذا جاءت المقترحات الاميركية الجديدة التي قدمها روجرز كحل وسط بين المفاوضات المباشرة والمفاوضات غير المباشرة . الا ان اسرائيل رفضت ، واصرت على المفاوضات المباشرة بوضوح .. اما القاهرة فكان رفضها يرتكز على نقطة « التسوية الثنائية » دون النظر الى الموضوع الاخر ..

تطورات

وبعد هذه المقترحات الاميركية التي قدمها روجرز بدأت الاحداث تظهر الامور التالية : على الصعيد المصري : انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط ، وتركيز اجيزة الاعلام العربية الرسمية على ان هذا المؤتمر سيكون ضد السياسة الاميركية ومواقفها المؤيدة لاسرائيل .

وصور المؤتمر ، كما لاحظ كل مراقب قتل انعقاده ، على انه مشكل نقطة تحول جديدة ، وان اميركا قلقة جدا من انقضاء المؤتمر ، خوفا من تعميم سياسة العداء ضد اميركا .

وانعقد المؤتمر ، وظهر الوضع العربي على حقيقة عاريا من كل الاعاءات والتضليلات .. وكان فشل مؤتمر القمة الخامس على ان يتخذ أي قرار ، أو قرارا لفظيا ضد السياسة الاميركية .

على الصعيد الاميركي : عدم القرار النهائي لسياسة روجرز الذي عبر عنها بخطابه المشهور في ٩ كانون الاول الماضي ، والتي نص على « سياسة اميركية متوازنة في المنطقة » . وبدأ جدل صامت احيانا ، وعليها احيانا اخرى ، بين المصالح الاميركية المتنافسة المختلفة التي تشكل الضغوط العديدة للسياسة الاميركية الخارجية النهائية :

المصالح البترولية وشركات النفط في الشرق الاوسط تضغط من اجل تسوية نهائية وقريبة . المصالح الاميركية الصهيونية الداخلية والخارجية والمؤسسة العسكرية ، تضغطان من اجل استمرار انطباق الموقف الاميركي على الموقف الاسرائيلي بالاصرار على شرط المفاوضات المباشرة . وقد عبرت عن ذلك مجلة « نيوز ويك » الاميركية حين كشفت النقاب عن هذه الخلافات القانونية حين اشارت الى ان شركة اميركية صهيونية يرأسها يهودي يدعى « مويرو » قد سحبت ودائعها من مصرف تشيز مانهاتن ، الذي يرأسه دايفيد روكفلر ، لانه يؤيد اتباع سياسة متوازنة في الشرق الاوسط . والجدير بالذكر ان روكفلر قد قام في الصيف الماضي بزيارة للمنطقة حيث لمصرف المذكور فرغ في بيروت .

ان العناصر الرأسمالية والصهيونية بدأت تشن حملة ضغط واسعة ومنظمة كي تسحب وزارة الخارجية الاميركية مقترحاتها الاخيرة . ومن هنا جاءت رسالة نيكسون الاخيرة للكويتر الصهيوني استجابة كاملة ، مؤكدة تأييدها الكامل لاسرائيل .. باصرارها على الصلح والمفاوضات ، وبمصلحة استعدادها التمسك لد اسرائيل بالصلح .

على الصعيد الاسرائيلي : بدأت اسرائيل بعد انتهاء مؤتمر القمة مباشرة عمليات التصعيد العسكري ، تريد منها ان تثبت قدرتها على الضرب ، ونفوقها العسكري ، هادفة بذلك - من جملة اهداف اخرى - الى التأكيد للمصالح البترولية على انها قادرة على حسم الوضع لصالحها ، وان على احتكاكات البنزول الا تطلق ، وان عليها ان تعتمد على قوة اسرائيل القادرة على فرض الحل الذي تريد : أي الاستسلام الكامل .

تلك هي حقائق تطور الاحداث في الفترة الاخيرة .. وهذه الحقائق هي التي تكشف (سر) الدهشة العربية الرسمية من رسالة نيكسون . ومرة اخرى ، فان هذه الدهشة تعبر عن موقف المهانة والتردد والمعاداة الكلامية لأميركا .

لذلك فان المصالح الاميركية - وخاصة النفطية - تجد نفسها في مأمن

من الخطر من مواقف السياسة العربية الرسمية ، وكل ما تخوفه من هو احتمال تطور حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وارتباطها بالانضال الثوري ضد المصالح الاميركية في كل بلد عربي .

ان السياسة العربية الرسمية تراهن على ضغوط هذه المصالح الاميركية من اجل حل سياسي وسلمي بدون الشرط الاسرائيلي بالمفاوضات المباشرة ، حل سلمي تخرج فيه من الهزيمة بشكل يحفظ « ماء الوجه » بدون استسلام كامل ، يزيل اثار العدوان مقابل تنازلات كثيرة لاسرائيل .. والمصالح الاميركية تفهم ذلك ليس من خلال الاتقوال فقط ، انما من خلال الممارسات الفعلية السرية والمعلنة . وليس ادل على ذلك ما يتم من استمرار انبساط نشاط الشركات الاميركية البترولية في الجمهورية العربية المتحدة ، قد كتبت مجلة « نطق العرب » التي يصورها الشيخ عبد الله الطريقي - في عدد كانون الاول ١٩٦٩ - ما يلي :

« تريد ان تلتفت اخواننا في الجمهورية العربية المتحدة الى استمرار توسيع نشاط الشركات اميركية هناك . غالبية العربية تحارب معركة مصرية ومن غير المحقول ان يشرع على انتاج النفط ، في اهر بلد فيها وهو البلد الذي يتحمل معظم عبء القتال لشركات اميركية بعد ان اثبتت الولايات المتحدة اميركية انها العدو الاول للعرب ، والصديق الاول لاسرائيل . كيف يمكننا ان نوق بين ما نقوله لراي العام العربي من ان اميركا تريد القضاء علينا ، وتوحيش النظام التقني في مصر ، وفصل الجمهورية العربية المتحدة عن الامة العربية ، وقول بعض رجال النفط المصريين ان تعاوننا مع الشركات النفطية مستقر .

... ان الولايات المتحدة الاميركية تريد ان تظل لها شركات في بحر لاسباب سياسية اكثر منها لاسباب اقتصادية . فالشركات الاميركية تود من تيسر حكومتها للبقاء في أي مكان اذا كان ذلك يخدم مصالح قوية اميركية . وبمسا تعرضت الشركة الاميركية للضرائب الدخا الاميركية .

وخلاصة القول ان من لخطر الامور فتح الباب ونمسا امام الشركات الاميركية للسيطرة على صناعة النفط في الجمهورية العربية المتحدة ، وهي قادرة على التخريب في الوقت المناسب .. »

ان انحياز اميركا لاسرائيل هو تعبير عن الارتباط العضوي بين وجود المصالح الامبريالية ، ووجود اسرائيل نفسها ، واذا كان هناك تناقضات ثانوية بين هذه المصالح في وقت ما وبين اسرائيل ، فانها لا تشكل الا مسألة عرضية وموقوتة ، والمراهنة على هذه التناقضات الثانوية ليس الا من قبيل اتباع طريق التسوية ، وطريق قرار مجلس الامن الدولي ، وطريق تصفية القضية الفلسطينية .



جانب من مؤتمر القمة الخامس

تحليل سياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية حول الوضع العربي بعد فشل مؤتمر القمة الخامس ١٩٧٠ . عام تنفيذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية

فالمطقة مقبلة على تطورات خطيرة ليست لصالح شعب فلسطين وشعوب الامة العربية .

ان نقطة البدء في قطع الطريق على هذه التطورات ودرع مؤتمرات تصفية القضية الفلسطينية تقع على اكتاف حركة المقاومة اولا ، وحتى تتمكن المقاومة من القيام بمهماتها الوطنية فهي مطالبة الآن وبدون ميوعة او تردد ان تتخذ الخطوات الاساسية التالية :

١ - تصحيح العلاقات الداخلية بين كافة الفصائل على ضوء تجربة عام ٦٧ ، وبناء علاقات تضامنية متكافئة بين الجميع ، وعلى كافة المستويات وذلك ببناء جبهة وطنية تحوي جميع الفصائل التقدمية والوطنية .

٢ - الارتباط المشترك ببرنامج عمل سياسي وعسكري يضمن الموقف جبهة موحدة في وجه مؤامرات التصفية وتطويع الكفاح المسلح الى شكل ارضي مما هو قائم حتى الآن .

٣ - ممارسة عملية توعية يومية سياسية وطنية جذرية مع الجماهير ، وقائمة على فصح وتوعية كافة المواقف الفلسطينية والعربية والدولية على حساب حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على ارضه وحقه المشروع في المقاومة المسلحة والجماهيرية من على ارض عربية دون تمييز بين فصائل وآخر .

٤ - تصليب العلاقة مع الجماهير الفلسطينية وتحويلها الى علاقة منظمة قائمة على الوعي السياسي الوطني والتقدمي ، ورفض السياسة الرجعية واليمينية الفلسطينية - الاردنية والرامية الى تزريق وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية - الاردنية ، جهايريا وتقابيا .

٥ - تعزيز تسليح الضفة الشرقية والحدود الجاورة للاراض المحتلة للوقوف بوجه أية محاولات غزو جديدة لغرض التصفية الشاملة لقضية بلدا .

ان الدوائر الاستعمارية - الصهيونية تريد ان تجعل من عام ١٩٧٠ عام تصفية شاملة ، وقد بدأت تظاهر هذا المخطط تتضح مشية مؤتمر القمة الخامس ، والمشاريع الاميركية التي تنال على المنطقة . وعلى حركة المقاومة بالملامحة السلبية فيما بين فصائلها من جهة ، ومع الجماهير الفلسطينية والعربية من جهة ثانية ، ان تدفع الجهة المامية لاستعمار والصهيونية والرجعية خطونا الى الاسام ، وبغير هذا فان المنطقة مقبلة على كارثة قاسية ، فحينها شعب فلسطين وحركة المقاومة اولا ، والحركة الوطنية العربية ثانيا .

ان كل فصائل مطالب برفض العصبية التنظيمية والذاتية ، ووضع ببرنامج مشترك قبل أية مصلحة ذاتية والا نجحت الخطة المامية للثورة في تزريق حركة المقاومة وضربها على حلقات متتابعة لتفح الطريق للتصفية الشاملة .

والطبقات الرجعية المتحالفة مع الاستعمار في المنطقة . ورغم الدعاية التضليلية الضخمة التي سبقت المؤتمر ، الا انه انتهى الى ما كان يجب ان ينتهي اليه ... « الانهيار والفشل » . ان مدلولات الفشل خطيرة فالتنازع الاولى اكدت :

١ - ان الانظمة العربية الرجعية ليست على استعداد للانزاع ببرنامج الحد الانسي المطروح للجبهة على حدود وقت اطلاق النار الحالية فكيف ببرنامج فتح الصراع الطويل مع اسرائيل والامبريالية . ان الطبقة الاقطاعية الرأسمالية للانظمة الرجعية ، مرتبطة بالانتماء وحماية لمصالحها احتكاراته ببلادها ، وبالاومال العربية التي ينيها الاستعمار تحاربا اسرائيل .

٢ - وانهيار المؤتمر باتت « دول المواجهة » امام مآزق جديد ومواقع مكتوفة للتحدي المصري الذي تفرضه هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

٣ - وبات الطريق مفتوحا امام التسويات الثنائية بين هذه الدولة او تلك مع اسرائيل والامبريالية . وتلاحظ ان المشاريع الاميركية الثنائية اخذت تنهال على الدول العربية واسرائيل كما تكثر وصول البعوضين الاميركان والانجليز للمنطقة .

٤ - كما تجددت الموجة المادية للقائمة الفلسطينية ، وبرزها اجراءات الحكومة اللبنانية للتضييق على المقاومة ومحاولات تزريق وحدة جميع الفصائل الفلسطينية - الاردنية والرامية الى تزريق وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية - الاردنية ، جهايريا وتقابيا .

ان كل هذه الوقائع المأسوس تشير بشكل صارخ الى ان الانظمة العربية الرجعية ترفض رفضا كاملا اتخاذ أية خطوات جدية رغم المظنة بعد رحلة عامين ونصف في البحث عن تنفيذ قرار مجلس الامن السد الذكر ، قد دخلت مآزقا تاريخيا صارما ، فالهزيمة الامبريالية الصهيونية تفت بصلاية لحصد نتائج حزيران ، بتصفية شاملة للقضية الفلسطينية وحركة المقاومة من اجل ضمان حدود آمنة لدولة اسرائيل ، وترتيب الاوضاع في المنطقة لصالح الامبريالية والانظمة الرجعية العربية . ومعظم الانظمة العربية تفت عاجزة عن مجابهة حقيقة الاستعمار والصهيونية ، لان هذه المجابهة تتطلب سلسلة تحولات في تركيب هذه الانظمة لصالح الخط القيثاني وانهاد برنامج حرب التحرير الشعبية ، وهذا ما ترفضه ترفض الانظمة الاخذ به . وبعد ان فشلت كل محاولات التراجع من اجل عقد تسوية ضمن قرار مجلس الامن لم يكن امام الحالة القائمة الا مؤتمر قمة رسمي ، بينما يزداد التخليل الجماهيري في المنطقة ، وتزداد تأثيرات المقاومة الفلسطينية على الحالة الجماهيرية التي اخذت تلمس ماديان الكفاح الشعبي المسلح بحرب طويلة الابد يمثل الاختيار الصدامي الوطني في مجابهة الصهيونية والامبريالية

بمناسبة الحديث عن المفاوضات الجديدة مع شركات النفط لزيادة العائدات

حقيقة العلاقات مع شركات النفط

- بينما تمضي الدولة في فرض الضرائب غير المباشرة تتخلى عن عشرات الملايين في زمة شركات النفط
- قصة الاتفاق المصحف الذي عقده كرامي مع «مديكو» عام ١٩٦٥
- قضية المصفاة الثالثة مظهر للمنافسة بين احتكارات النفط

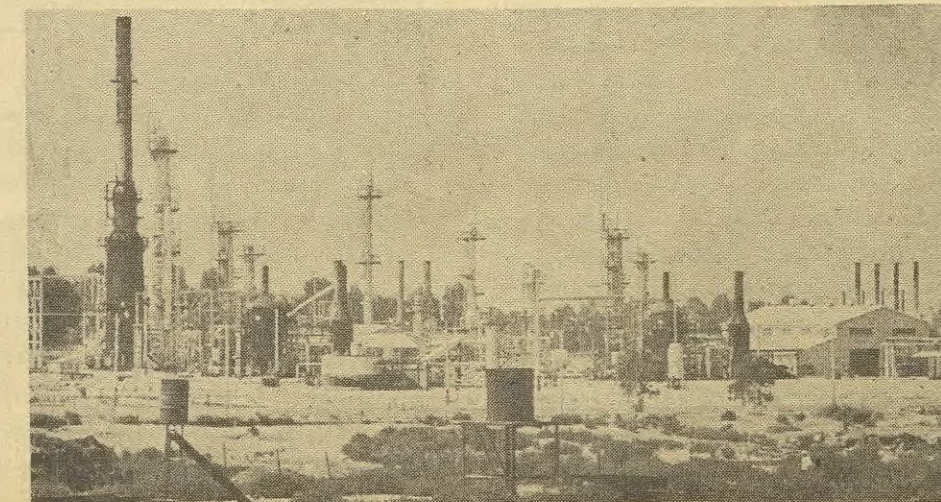
سلسلة قوانين يفرض ضرائب جديدة لتأمين الواردات اللازمة لنفطية نفقات الموازنة التي ترتفع أرقامها سنوياً بنسبة ١٠ بالمائة تقريباً ، والتي تعاني باستمرار جزاً متزايدة. وبالفعل جرت انذاك اتصالات تمهيدية مع شركة مصفاة «مديكو» الأميركية اصرت خلالها الشركة على موقفها الرافض لزيادة العائدات والمصر على توسيع المجال وزيادة قدرتها الانتاجية . ولكن هذه الاتصالات لم تسفر عن اتفاق على الدخول في مفاوضات شاملة لتعديل الاتفاقات المصحفة القائمة ، وبالتالي صرف النظر مؤقتاً عن الموضوع الى ان اثير مجدداً هذه الايام .

مثال عن العلاقات مع شركات النفط

والمعروف ان اخر اتفاق عقد مع شركة مصفاة مديكو الاميركية جرى في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ . وقد وقعه عن الجانب اللبناني آنذاك السيد رشيد كرامي حيث كان يتولى وزارة المال بالإضافة الى رئاسة الحكومة .



نسيم مجدلاي



مصفاة مديكو في طرابلس

وبوجب هذا الاتفاق المجحف وافقت الحكومة اللبنانية على ان تدفع شركة مديكو للخرينة مبلغ ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة فقط واعتبار ذلك تسوية شاملة للخلافات المالية القائمة والضرائب والرسوم المتأخرة في فية الشركة والمراكمة من عام ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ . وفي الواقع فقد اعفى هذا الاتفاق مصفاة «مديكو» من الضرائب والرسوم ابتداء من اول سنة ١٩٦٦ . كما وافق الجانب اللبناني على اعتبار هذا الاتفاق ميكلاً للاتفاق الاساسي مع الشركة الموقود في عام ١٩٤٥ والذي تبلغ مدته ٧٠ عاماً .

وتقول المادة السادسة من اتفاق «كرامي» - مديكو « في عام ١٩٦٥ حريفاً : .. وتثبتت الحكومة بهذا الاتفاق انهم وتؤكد عن الماضي وطوال اذمة الباقية من الاتفاق الاعفاءات من الضرائب والرسوم على انواعها والتكاليف والنفقات والايباء المالية ايا كان نوعها » . ومقابل هذا الاعفاء من الضرائب الذي منحتة الدولة لشركة «مديكو» قبلت الاخرة بموجب المادة الرابعة بان تدفع للخرينة اعتباراً من اول عام ١٩٦٦ علاوة مقدارها ٧٥ سنت اميريكي عن كل برميل سعة ٤٢ غالون من المنتجات البترولية المكررة التي تسلمها للاستهلاك الداخلي . ولكن حصة الخرينة من جراء هذه العلاوة كانت زهيدة جداً اذ لم تزد عن ٨٦٩ الف ليرة سنوياً . اما عائدات التكرير فلم يطرأ عليها اي تعديل وبلغت في عام ١٩٦٥ حوالي ٥٢ ألف ليرة فقط .

اعفاء الشركة من الضرائب

ووفقاً لتقديرات وزارة المال فقد بلغت ضريبة الدخل المستحقة على شركة مديكو عن السنوات العشر السابقة - أي من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥ - ٩ ملايين و ٤٠٠ ألف ليرة علماً ان هذه التقديرات لا تتسم بالدقة ولا تتناسب مع الارباح الحقيقية الضخمة التي تجنيها الشركة كل عام . وهي بالإضافة الى ذلك تستند الى معدلات مئوية متدنية خلافاً لما هو عليه الحال في البلدان الرأسمالية المتطورة - ومنها الولايات المتحدة بالذات - حيث تبلغ الضريبة التصاعدية على الارباح الكبيرة نسبة ٩٥ بالمائة .

وبوجب اتفاق ١٩٦٥ بلغت تقديرات ضريبة الاملاك المبنية المستحقة على الشركة عن السنوات العشر - من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ - مبلغ ٣ ملايين و ٣٠٠ ألف ليرة . وتبعاً لما تقدم فقد بلغت متوجبات ضريبة الدخل الاملاك المبنية المراكمة في ذمة الشركة

من عام ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ - ١٢ مليوناً و ٧٠٠ ألف ليرة . وبذلك تكون خسارة الخرينة من جراء هذا الاتفاق قد بلغت حتى عام ١٩٦٥ فقط ، ووفقاً لتقديرات وزارة المال المتخفضة وغير الدقيقة ١١ مليوناً و ٥٠٠ ألف ليرة .

ولكن الخسارة الحقيقية التي لحقت بالخرينة من جراء اتفاق عام ١٩٦٥ تفوق كثيراً الرقم الانسف الذكر . فبالإضافة الى كون تقديرات ضريبة الدخل لم تأخذ بالاعتبار الارباح الحقيقية الضخمة التي تجنيها شركة مديكو عن تلك الاعوام العشرة ، ثمة ارباح اخرى ضخمة غير منظورة تجنيها الشركة من جراء الفرق الحاصل بين الاسعار المعلنة والاسعار الحقيقية للبترول ، ورفع تكاليف التكرير بما يزيد كثيراً عن التكاليف الحقيقية ، ونواحي اخرى احتمالية تؤدي الى زيادة كبيرة في الارباح المحققة .

واذا ما اعتدنا المعدلات ذاتها التي استندت اليها وزارة المال في تقدير متوجبات شركة مديكو للخرينة عن أعوام ١٩٥٥ - ١٩٦٥ ، يتبين لنا ان التوجبات الجديدة المستحقة منذ عام ١٩٦٥ حتى نهاية عام ١٩٦٩ تزيد عن ٦ ملايين ليرة .

تنازلات صارخة لشركات النفط

ونبة تنازلات صارخة اخرى حصلت عليها شركة مديكو بموجب اتفاق عام ١٩٦٥ . ذلك ان المفاوضات اللبنانية تخلى عمن بعض الحقوق المعادة للخرينة والتي ضمنها حتى الاتفاقات الاساسية المجحفة الموقود في عام ١٩٤٥ . فقد نص ذلك الاتفاق على التزام الشركة بدفع عائدات سنوية اخرى منها العلاوة الإضافية الخاصة الناتجة عن اعتماد سعر للبترول الخام الواصل الى مصفاة الشركة في الزهراني يزيد عن السعر الحقيقي في الاسواق العالمية . وتقدر الخسارة التي منيت بها الخرينة من جراء ذلك على اساس ارقام الانتاج في ١٩٦٥ أكثر من ٨ ملايين ليرة . وتقدر عائدات التكرير بأكثر من ٦ ملايين ليرة ، ولكن الحكومة قبلت بموجب اتفاق ١٩٦٥ بمبلغ ٥٢ ألف ليرة .

وفي رأي بعض الخبراء في شؤون البترول ان سعر البترول المعان يفوق في بعض الاحيان السعر الحقيقي بنسبة ٤٠ بالمائة . ولبنان يشترى استهلاكه من البترول من شركة مديكو والاي بي سي وفقاً للأسعار المعلنة المرتفعة ، في حين ان هذه الشركات تبيع البترول الخام الى الشركات العالمية من خزائنها في الارض اللبنانية وفقاً للأسعار الحقيقية المنخفضة .

ووفقاً لأحصاءات العام الماضي فان استهلاك لبنان من البترول يبلغ أكثر من ١٠ ملايين برميل

في السنة يدفع ثمنها على اساس السعر المعان الذي يزيد بمعدل ليرتين ونصف الليرة في كل برميل . وعليه نجد بعد صيغة حسابية بسيطة ان الخرينة تدفع سنوياً خسارة تبلغ حوالي ٢٥ مليون ليرة من جراء فرق السعر فقط . وهذا المربح الاحتمالي يذهب الى خرينة الشركات في الوقت الذي لا تدفع فيه سوى عائدات هزيلة جداً .

وبالإضافة الى الارباح الاحتمالية الضخمة التي تجنيها مصفاة البترول الاجنبيات ، تحقق ارباحاً اخرى عن طريق استيرادها البترول المكرر لحساب لبنان . والمعروف ان مصفاة طرابلس وصيدا لا تنتجان ، بتجهيزاتها العاصرة ، سوى ٥٢ بالمائة من الاستهلاك المحلي ، وهما توفيان باستيراد الكمية الإضافية اللازمة من النفط المكرر من المصافي الأوروبية بسعر ٦٥ - ٧٠ ليرة للطن وتبيعه للدولة بسعر ١٢٢ ليرة .

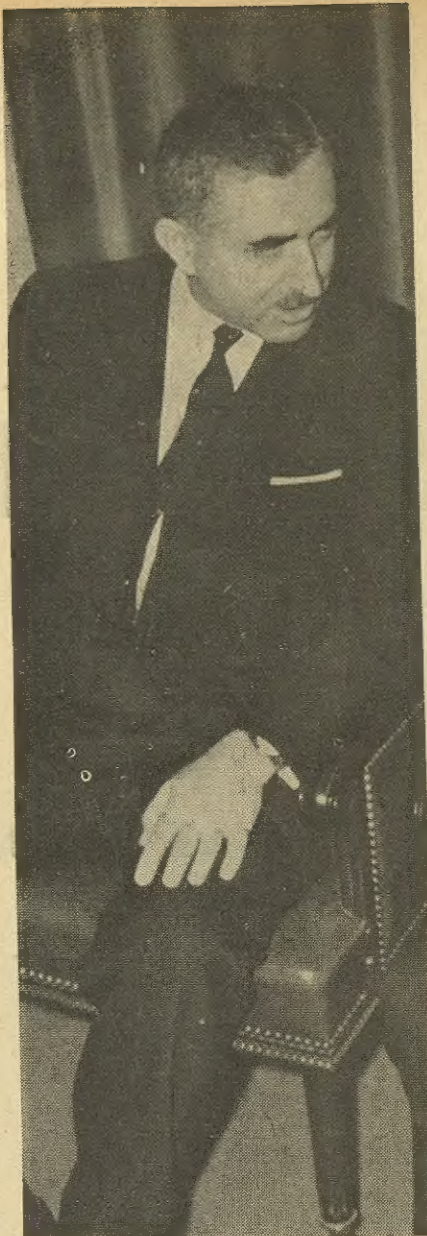
٣٠٠ مليون ليرة في ذمة الشركات

ويضح مما تقدم ان في مكان الدولة ، لو كانت تستطيع فعلاً ان تدفع مؤقتاً حازماً وجدياً من مصافي النفط ، ان تجربها على اجراء محاسبية شاملة لتحديد الفرققات في الاسعار ، ولو طبق هذا المبدأ عن السنوات العشر الماضية فقط لترتب للخرينة في ذمة شركتي مديكو والاي بي سي ، مبلغ يزيد عن الـ ٢٠٠ مليون ليرة . وقد نص اتفاق ١٩٦٥ على بنود اخرى مجحفة منها انه سيج لشركة مديكو بان تصمم سنوياً نسبة ٧٥ بالمائة بمذابة ارباح محسوبة على كابل راس المال الموقود دون ان تحذف منه الاستهلاكات التي يسمح للشركة بأضافتها الى كلفة الانتاج . وهذا يعني ان الشركة تسفر من استهلاك اللبناني جزءاً من ١٤ من كابل نفقات تجهيزاتها كل عام . وبعبارة اخرى فان الشركة قد استردت فعلاً كامل رأسمالها الاساسي الموقود من المستهلك اللبناني بعد ما مضى عليها في الانتاج أكثر من ١٤ سنة . ومع ذلك فهي لا تزال تقوم بهذا الصمم من ارباحها السنوية منفذة بذلك خطة احتمالية صارخة .

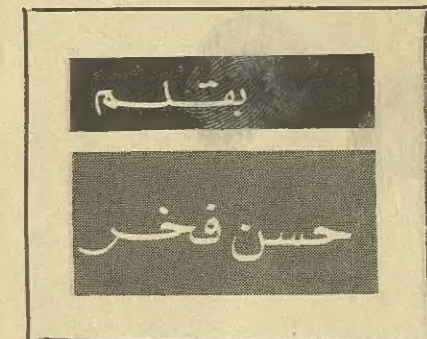
ووفق كل ذلك لم يعترض اتفاق عام ١٩٦٥ لوضع شركتي كالكس ومويل الاميركيتين بوصفهما مالكين لمصفاة مديكو وموزعتين لمنتجاتها في السوق المحلية في الوقت ذاته . وهذا الواقع من شاته يضاعف ارباح مالكي الشركة بمعدلات مذهلة .

التوائين في صالح الاحتكارات

وما يذكر ان قانون ٢٦ تموز ١٩٥٥ نص على اخضاع جميع الشركات للتوائين



رشيد كرامي



حسن فخر

الخرينة سرعان ما تلاشت وتبخرت .. فيبعد بضعة أشهر عقد رئيس الحكومة ذلك الاتفاق المجحف مع مديكو الذي حرم الخرينة عشرات الملايين من الليرات المستحقة في ذمتها .. ومع ذلك لم يترك الوزير نقي الدين سائناً ، بل يارك الاتفاق عند درسه في مجلس الوزراء مع انه ينطوي على غريب بحق الخرينة يفوق كثيراً ما انطوت عليه الاتفاقات السابقة مع الشركات البترولية التي سبق ان هاجمها الوزير .

وبالطبع لم يكن من السهل على الحكومة ، وبالتالي على مجلس النواب ، الذي يضم بعض وجوه النظام ممن يحرصون على مظاهر مواقفهم الوطنية ، النجاح في تصديق هذا الاتفاق في البرلمان . فقد قوبل هذا الاتفاق يومذاك بحملة استنكار واسعة من قبل القوى الوطنية والتقدمية والجماعية الشعبية . ولا يزال اتفاق ١٩٦٥ حتى الان بدون تصديق ، لكن بنوده أصبحت سارية المفعول . ويجري الحديث مجدداً الآن عن الرغبة في عقد اتفاق جديد أو العودة الى محاولة تطبيق قانون ١٩٥٥ على شركات البترول .

المطلوب إعادة النظر

جنرياً بالاتفاقات

والسؤال الذي يبادر الى الأذهان الآن هو هل ان الحكومة - المستمرة - قادرة على استخلاص مزيد من الحقوق من شركة مديكو والشركات النفطية الاخرى .. وهل يستطيع رئيس الحكومة - الذي سيكون على الأرجح رئيس الوفد اللبناني المفاوض - ان يخطئ التنازلات الكبرى التي وقع عليها خلال مفاوضاته مع شركة مديكو في عام ١٩٦٥ ؟

ومن الواضح ان التنازل في هذا المجال يبدو ضرياً من الحال . بالطبع لا بد للشركة من الموافقة على رفع قيمة العائدات الخرينة التي تدفعها للخرينة ، ولكن تلك سيكون ضمن حدود مدروسة وضمن ما تسمح به مصالحها . بينما المطلوب هو العمل على إعادة النظر بصورة جذرية بجميع الاتفاقات الموقود مع شركات النفط على انواعها - النافذة للنفط بواسطة خطوط الانابيب ، ومحاجبة معامل التكرير والمستوردة للنفط المكرر ، والموزعة لمنتجات النفط في السوق المحلية - واجبارها على دفع عائدات تتناسب مع ضخامة الارباح التي تحققها كل عام .

ان الاحاف الذي يلحق بلبنان من جراء الاتفاقات المجحفة مع شركات نفط السعودية والعراقي بواسطة خطوط الانابيب ، وكذلك مع شركات التوزيع ، يفوق ما هو حاصل مع معامل التكرير ، وهو تعبير صارخ لسيطرة التي تمارسها هذه الشركات محلياً ، ومجزع النظام من ضمان الحد الأدنى من مصالح البلاد الوطنية .

وفي الوقت الذي يقف فيه النظام مستسلماً امام النفوذ الاجنبي ومتساهلاً مع شركات النفط التي تمارس افزع أشكال الاستغلال الرأسمالي ، ومدافعاً عن مصالح الطبقة الرأسمالية السائدة ، نجد مستأسداً في وجه الجماهير الشعبية الكاحشة ذات الدخل المحدود فيقتل كاهلها باستمرار بيزيد من الضرائب المظلمة وينشد الخناق على حرياتها الديمقراطية . ومثل هذه السياسة تزيد في قسح طبيعة الدولة الطبقية وعدائيتها لصالح الجماهير ولجونها باستمرار الى مزيد من وسائل الضغط والاستغلال . ولا بد ان تؤدي هذه الممارسات الطبقية الصارخة للنظام الى زيادة وعي الجماهير السياسي وانفعالها الثوري من أجل تبديل الأوضاع السائدة .

في كل مرة تفرض فيها الدولة سلسلة جديدة من الضرائب غير المباشرة وتزيد معدلات الضرائب القائمة ، من ينذكر بعض أهل النظام ، ممن يحرصون على استمرار مظاهر مواقفهم « الوطنية » الديمقراطية ، شركات النفط العالمية العاملة في لبنان التي تجني ارباحاً خيالية . والمعروف ان هذه الشركات لا تدفع مقابل ذلك سوى عائدات هزيلة لا توازي ٢٥ بالمائة مما يتوجب عليها دفعه وفقاً لمعدلات الرسوم والضرائب والمعادنات المعمول بها حتى في بلدانها الامبريالية بالذات .

وتكرر هذه التفضيلية مرة اخرى الان بعد ما اقر مجلس النواب في الشهر الماضي قانون زيادة الضرائب غير المباشرة الذي وضعته الحكومة الحالية . وفي هذا النطاق عقدت لجننا المال والاقتصاد البرلمانية اجتماعاً مشتركاً يوم الثلاثاء الماضي دار البحث فيه حول المعادلات التي تتقاسمها الدولة من شركات النفط . وقد انطوت المناقشات خلال الاجتماع على وقائع ومعلومات مهمة عن الامتيازات الكبرى التي تتبع بها هذه الشركات والارباح الضخمة التي تحققها . وتركز النقاش بشكل خاص حول العلاقات غير المتكافئة بين الدولة ومصفاة مديكو الاميركية والاي بي سي . ذي الإدارة البريطانية . وتناول كذلك مشروع اقامة المصفاة الثالثة في الراسمائل السعودي الاميركي الذي يتخذ واحة لبنانية له من بعض اصحاب الراسمائل والنواب والسياسيين النافذين .

المصفاة الثالثة وتنافس الاحتكارات النفطية

وكانت ادارة المصفاة قد تقبمت منذ وقت غير قصير بطلبات من الدولة الموافقة على توسيع معاملها وتجهيزاتها . ولكن تحقيق ذلك اصطلح بالكلية المالية والسياسية النافذة التي تدعم مشروع المصفاة الثالثة .

وفي مثل هذه الايام من العام الماضي - اي خلال دراسة مشروع موازنة ١٩٦٩ في اللجان النيابية ، ومن ثم مناقشتها واقرارها - لمي مجلس النواب ، كثرت احاديث المسؤولين عن زعمهم على الدخول في مفاوضات جديدة مع الشركتين بهدف التوصل الى رفع المعادلات وقد جرى ذلك في الوقت الذي صدرت فيه

تقرير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين حول اضراب الجامعة اللبنانية

المطالب التي بدأ حلها الاضراب وموقعها من شعار ديمقراطية تعليم في لبنان



مركبة بين الطلاب وقوى الأمن داخل حرم الجامعة

ان التشويش الذي أصاب باضراب طلاب الجامعة اللبنانية : دوافعه ومطالبه ومسبرته على امتداد أكثر من خمسين يوما ، كان حصيلة عوامل عديدة لعبت دورا بارزا في هذا النطاق :

١ - الحملة التضليلية التي شنتها الدولة في محاولة لوصم الاضراب بالاعتباطية وتصويره على أنه كان محكوما في الناس بنزعات فوضوية من الطلاب يهيمها الاضراب مجرد الاضراب .. كل ذلك من أجل عزل التحرك الطلابي عن الحركة الشعبية وتأييل الرأي العام على اضراب يبدو غامض الأهداف تأييه الدوافع .

٢ - دور المين ، الذي حاول القفز على قيادة التيار الطلابي القوي ، في دفع الحركة الاضرابية ضمن مسالك مشوشة أصلا لجعل الحركة تدور على نفسها فلا تقترب من إمكانات الترابط حول أساليب فضالة ناجمة تسببها القدرة على الصمود في وجه حملة الدولة التضليلية من ناحية ، وعلى مد جسور مع الحركة الشعبية كتكتف وجه الاضراب الحقيقي من ناحية ثانية .

٣ - مواقف اليسار الاصلاحى التي كانت عاجزة عن القطيعة مع الدولة وعسن التصدي الحقيقي لممارسات المين الطلابي ، والتي انزلت معها هذا اليسار الاصلاحى في بحثه عن تبرير لسياسته الرامية الى اجهاض الاضراب لصالح بعض اجنحة الحكم (الصفا الوطني) الى احاطة الاضراب بحملة ديموقراطية استهدفت القضاء الشعبية على دوافعه واهدافه والقرى الطلابية التي حركها وتحرك بها .

٤ - وأخيرا فان حجم قوى اليسار الجديد على الصعيد الطلابي ، كانت تحول بينه وبين « احتواء » الحركة الاضرابية القوية وقبائلتها بكامل رفقها حول البرنامج اليساري ، وحول الاساليب انضباطية التي اقترحها وجرب ممارستها : تصعيد الاضراب باتجاه الخروج من داخل أسوار الجامعة نحو الشارع .

ان هذه العوامل مجتمعة قد فرضت على الاضراب طابعاً من الغموض بالنسبة للحركة الشعبية ، وجعلته يراوح في مكانه طيلة شهرين ممكنا تحت وطأة صراعات متشابكة لم تنف في النهاية استقطابات عريضة يمكن أن تندفع في الطريق السوي .

لقد كان هذا الاضراب تجربة أخرى تدخلها الحركة الطلابية لا بد من الفاء نظرة تحليلية عليها لاستخراج النتائج والدروس الحقيقية منها . واليسار الجديد مطالب في هذا النطاق بجهد تنقيي مكثف يحول تجربة الاضراب هذه الى ومضات وعي في صفوف الحركة الطلابية تسليحها بنهج جديد في نضالاتها اللاحقة .

ان تحليل نشوء وتطور الاضراب الاخير في الجامعة اللبنانية يشكل هدف هذا التقرير الذي يتناول المسائل التالية :

أولا : المطالب التي نشأ حولها الاضراب أصلا وموقعها من شعار ديمقراطية التعليم في لبنان .

ثانيا : تطور حركة الاضراب في ظل ادوار ومواقف القوى السياسية المختلفة :

أولا : القيادة المينية

أولا : اليسار الاصلاحى

أولا : اليسار الجديد

ثالثا : نتائج ودروس من حركة الاضراب

الاصلية للاضراب الطلابي الاخير في الجامعة اللبنانية :

١ - تخفيض عدد المتح في كلية التربية وتوزيع طلابها على كتيبي العلوم والآداب .

٢ - منع حملة الشهادات المعلنه من الانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية .

٣ - اضافة سنتي « كفاءة » الى سنوات دراسة الحقوق حسب المشروع المقدم من نقابة المحامين ولجنة الادارة والعدل لتنظيم مهنة المحاماة .

فلنحاول انقاء ضوء على موقع هذه المسائل الثلاث من خطة الدولة التعليمية في مرحلتها الراهنة .

ماذا كانت تعني الاجراءات المتخذة على صعيد كلية التربية ؟؟

لقد سبقت هذه الاجراءات التي اعلنت الدولة عن تطبيقها في بداية العام الدراسي الحالي ، بقضايا كانت تشير بوضوح الى السياق العام الذي تجري من ضمنه والذي يعطيها معناه الحقيقي . ففي الصيف الماضي بدأت الدولة استنادا الى تقاريرها « الهادفة » ماذا كانت الدولة التعليمية في مرحلتها الراهنه ، ليصبح ممكنا الرد عليها لا بالمناقشات الكلامية الاكاديمية او بالمفاضلة بين هذا الشكل من التنظيم أو ذاك (وكما نرى في ظل حكم وطني ديمقراطي يطرح مسألة الجامعة الوطنية على صعيدها الحقيقي) بل بنضالات تستهدف كشف خطة الدولة بحلقاتها الترابطية والحوول دون الاستقرار بتنفيذها من هذه الحلقة أو تلك ..

فما هو السياق العام لخطة الدولة التعليمية

في هذا النطاق : تخفيض عدد المتح (٧٥) وتوزيع طلاب التربية على كتيبي الآداب والعلوم . ولم يكن ممكنا فهم هاتين الخطوتين الا في نطاق فهم العلاقة بين محاولة تقليص خالفاء كلية التربية وبين سياسة الدولة التعليمية العامة . فهاذا كانت تعني محاولة التقليل خالفاء منظورا اليها من هذه الزاوية بالذات؟ ان مناقشة هذه المسألة بالطريقة التي مارسها اوساط من اساندة الجامعة اللبنانية وطلابها ، كانت تنطوي على اخطاء اصطدم بها القطاع الواسع من الحركة الطلابية .

فطرح المسألة على اساس المفاضلة بين مستوى التدريس (والهيئة التعليمية) في كلية التربية من ناحية وفي كتيبي العلوم والآداب من ناحية ثانية ، كان طرعا خاطئا . والحديث عن لا ضرورة وجود كلية التربية اصلا ، كان هو ايضا في غير موضعه . ذلك اننا لم تكن أمام عملية اعادة تنظيم اكثر عقلانية من جانب الدولة

لاوضاع الجامعة اللبنانية ، ولم تكن أمام خطة لتعزيز التعليم الثانوي الرسمي وتوسيعه ذلك شويلا واحكاما ، لم تكن أمام شيء من ذلك كله كي يصبح ممكنا اعتبار الاجراءات سالك اعلنت عنها الدولة بصدد كلية التربية جزءا من خطة افضل لتنظيم عملية تحضير الاساتذة للتعليم الثانوي واستيعاب خريجي العلوم والآداب في هذا النطاق . بل كانت الاجراءات تأتي من جانب الدولة في سياق حملة من التصريحات الرسمية حول عزز الدولة عن توفير عمل للخريجين الجدد ، وحول فيض عدد هؤلاء من حاجة التعليم الثانوي الرسمي اصلا !.

كما ان الحديث عن « اعتباطية » تخصيص طلاب كلية التربية بالمتح بينما بقية طلاب الجامعة محرومون منها ، كان هو ايضا حديثا يضرب خارج الموضوع في وقت لم تكن فيه محاولة الدولة تقليص خالفاء المتح جزءا من محاولة اعادة تنظيم اعطائها أو تعميم الخدمات للطلاب (مساكن ومطاعم) على اساس أكثر عقلانية وشويلا مختلف الكليات . بل كانت المسألة لا تتعدى من جانب الدولة محاولة التخلص من أعباء نلتزها والغاء ظاهرة المتح اساسا .

اي بكلمة واحدة لم تكن اجراءات الدولة في نطاق كلية التربية جزءا من سياسة ايجابية تشمل تتناول الجامعة ككل ومسألة تحضير الاساتذة للتعليم الثانوي الرسمي باعداد متزايدة وعلى اساس أكثر تنظيما ، بل كانت مجرد خطوة الى الوراء ينبغي فهمها ضمن سياق خطة الدولة التعليمية في مرحلتها الراهنه ، ليصبح ممكنا الرد عليها لا بالمناقشات الكلامية الاكاديمية او بالمفاضلة بين هذا الشكل من التنظيم أو ذاك (وكما نرى في ظل حكم وطني ديمقراطي يطرح مسألة الجامعة الوطنية على صعيدها الحقيقي) بل بنضالات تستهدف كشف خطة الدولة بحلقاتها الترابطية والحوول دون الاستقرار بتنفيذها من هذه الحلقة أو تلك ..

فما هو السياق العام لخطة الدولة التعليمية

الطبيقة ، والذي ينبغي النظر الى مسألتها التربوية من ضمنه ؟

ان هذه الخطة تستهدف أولا الحد من عدد الخريجين الجامعيين وزرع مزيد من المعوقات في وجه إمكانات تعميم التعليم الجامعي وازالة كل ما يشجع عليه .

وهي تستهدف ثانيا تحييل الفئات الاجتماعية الكادحة والفقرية نتائج أزمة الانكماش الاقتصادي التي يواجهها النظام والتي جعلته أكثر عززا عن توفير مجالات العمل لاعداد متزايدة من أبناء الفئات الفقيرة والمعملة (والمتوسطة) . ان « حل » الالتزامات على حساب الجماهير الشعبية يشكل جوهر سياسة الدولة الاجتماعية . ومن هنا باتى تقليص خالفاء كلية التربية محاولة لتحريص الدولة من التزامها المسبق في ايجاد عمل لخريجي هذه الكلية بتعيينهم ضمن ملاك التعليم الثانوي .

لم ان الموقف من كلية التربية بشكل جزءا من خطة الدولة الهادفة ثانيا لتجديد وضرب التعليم الثانوي الرسمي لصالح مؤسسات التعليم الخاص . وهي سياسة تؤدي في النهاية هدفنا مزدوجا : التحول دون تعميم التعليم الثانوي على أبناء الفئات المعملة والكادحة والفقرية (التي لا قبل لها بتحمل نفقات التعليم الخاص) وابقاء مبادئ السيطرة على التعليم الثانوي في يد المدارس الأجنبية والخاصة لتكريس طبيعته وأبقائه خاضعا لتوجيه ثقافي يوفّر للنظام احيالا جديدة تمنح ابيولوجيته الطائفية وتهمس بتعيينه للبربرالية .

وأخيرا فان الاجراءات المتخذة تجاه كلية التربية كانت تطرح مسألة المتح على سياق البحث وهي مسألة ينبغي النظر اليها من زاوية ما توفره الحقبة للطلاب من فرص الفرغ للدراسة والارتباط اليومي بالجامعة ، وهو أمر من شأنه ايجاد تجمع طلابي كثيف متواجد بشكل دائم ومتمركز وقادر بالتالي على التصحرك بفعالية .

ان الظاهرة الاساسية البارزة في وضعية الجامعة اللبنانية تتمثل في عزز الطلاب بأكثريتهم الساحقة عن الفرغ للدراسة واضطرارهم الى العمل بجانب تحصيلهم العلمي . فجامعة اللبنانية تضم جمهورا طلابيا من أبناء الفئات الفقيرة (الوافدين من الريف بشكل خاص) ووضعتهم الاجتماعية هذه تجعلهم عاجزين عن تحمل نفقات الفرغ للدراسة الجامعية . وهو أمر يولد نتيجتين اساسيتين :

الاولى : تسهيل تنفيذ سياسة (التسقيط) أمام الدولة والتي تستهدف الحد من عدد الخريجين في النهاية . فان تصاعد التقيد في أنظمة وآليات الاختبارات ، وتحديد عدد الدورات التي لا يحق للطلاب بعد رسوبه فيها أن يتابع دراسته الجامعية ، هذه التدابير مطبقة على طلاب عاجزين عن الفرغ للدراسة بسبب اضطرابهم للعمل من أجل اعالة أنفسهم (ودوايم) كانت تؤدي بالفعل الى ما هو مقصود منها اصلا : اي ابتلاع العدد الأكبر من الطلاب اثناء سني الدراسة بحيث لا تستطيع

بلوغ مرحلة التخرج الانسية فضيلة منهم .

والنتيجة الثانية - ضعف ارتباط الطلاب بالجامعة وضاعة العدد المتواجدين منهم ضمن الكليات يوميا (اي اعدام الحياة الطلابية الجامعية) وهو أمر يجعل من كليات الجامعة اللبنانية أقرب الى كليات الانتساب منها الى الكليات التي تتجمع فيها جماهير طلابية تمارس حياة جامعية حقيقية سواء على الصعيد العلمي الثقافي أو على صعيد النشاط الفكري والاجتماعي .

ان كل تلك الاعتبارات كانت تسبب اجراءات الدولة بصدد كلية التربية معانها الحقيقية كجزء من السياسة التعليمية الطبقية الرامية الى الحد من عدد المتعلمين و « حل » الالتزامات على حساب الجماهير المعملة وضرب التعليم الثانوي الرسمي ، وتكريس اوضاع في الجامعة اللبنانية تمنعها من أن تكون أداة لتعميم التعليم الجامعي باتجاه ديمقراطي يصيب الفئات الكادحة والفقرية .

ان مسألة كلية التربية كما برزت في مطلعها العام كانت احدى ثمار سياسة الدولة العلمية تلك ، وضمن هذا السياق كان ينبغي فهمها ومحاولة الرد عليها . ومن هنا - تكرارا - كان خطأ تلك الاوساط من اساندة الجامعة وطلابها التي تصورت المسألة على نحو تنظيمي مجرد ، فالتجرت الى مناقشتها وكأنها في ظل حكم وطني ديمقراطي يعيد النظر في تنظيم اوضاع الجامعة على اساس أكثر تماسكا وعقلانية ، بينما الحقيقة كانت بعيدة عن ذلك تماما .

ان رد الحركة الطلابية الراضى لاجراءات الدولة حيال كلية التربية (تخفيض عدد المتح وتوزيع الطلاب) كان يتناول الخطة التعليمية الطبقية للنظام في احدى حلقاتها ، وكان يتصل عبر ذلك بشعار ديمقراطية التعليم في مواجهته لهذه الخطة في مرحلتها الراهنة .

مسألة المعادلات

اما المسألة الثانية التي ينبغي القضاء الضوء عليها (في نطاق تحليل الدوافع الاصيلة للاضراب الطلابي الاخير في الجامعة اللبنانية) فهي مسألة منع جهة الشهادات المعادلة من الانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية .

ان هذا الاجراء ، منظورا اليه من زاوية خطة الدولة التعليمية ، كان يجسد جانبا ملحوريا من جوانب السياسة الرسمية الهادفة اصلا تعويل المرحلة الثانوية الى حاجز يتخطى عليه طموح الطلاب ، بدل أن يكون ممرا نحو الدراسة الجامعية . فمن جهة المعادلات من الانتساب الى فرع العلوم السياسية ، رغم انه يبدو اجراء « جزئيا » و « بسيطا » في الظاهر ، انما يمثل حلقة أخرى في السلسلة التي تتناوب حلقاتها منذ سنوات والتي تراكت كلها

في مجرى واحد : صرف القسم الأكبر من طلاب المرحلة الثانوية عن متابعة الدراسة الجامعية . وهكذا لم يسقط اجراء « التبع » الجديد من فراغ ، بل كان ثمرة أخرى للسياسة عينها التي اشد تنفيذها على رقعة واسعة من الاجراءات ذات طبيعة متماثلة جوهريا :

ان مناهج التعليم الثانوي ، بالحشو الذي تنطوي عليه وبالتقنيات المتصاعدة التي اصابتها (عبر التعديل الاخير) وتحويل اللغة الأجنبية فيها الى أداة لتنفيذ مجازر التسقيط في امتحانات الكالوريا اللبنانية بقسميها ، ان هذه المناهج قد وضعت في الاصل لتخدم سياسة منع الاكثية الساحقة من الطلاب من بلوغ عتبة الجامعة .

وان القوانين الجديدة التي صدرت حول شروط معادلة الشهادات الثانوية الأجنبية (والتي جعلت منها إمكانية شبه بلغة علميا) ، ان هذه القوانين انتت تسد من أمام الطلاب مخرج كانت تفتح لهم باب الافلات من مصيدة الكالوريا اللبنانية وتنبههم فرصة أخرى للتسلح بما يمكنهم من دخول الجامعة .

وان القرار (المتخذ حاليا) والقاضي بمنع حملة المعادلات من دراسة الحقوق ، كان يشكل محاولة أخرى لقتال ابواب الدراسة أمام الزيد من الطلاب وتقليص إمكانيات تعميم التعليم الجامعي .

وأخيرا ان منع حملة الشهادات المعادلة من الانتساب الى فرع العلوم السياسية في كلية الحقوق ليؤدي ، بالترابط مع كل تلك الاجراءات التي تحريم الدراسة الجامعية على تلك القسم من الطلاب الذي قام بعملية التصفاف حول المعادلات التي تضمها الدولة في المرحلة الثانوية عبر حصوله على شهادة « اجنبية » .

فكان لا بد من تطويعه مرة أخرى ، وهكذا انتصب في وجه قرار المتح من الانتساب الى فرع العلوم السياسية .

ان تبرير هذا التدبير من جانب الدولة كان يشكل خطرة أخرى على طريق فرض شروط متصاعدة للانتساب الى كلية الحقوق تحد من عدد طلابها . ومن المؤكد ان الخطوة التالية من جانب الدولة على هذا الطريق ، سوف تكون محاولة احياء التدبير القاضي بفرض امتحان اللغة الأجنبية على الطلاب المتقدمين في الانتساب الى كلية الحقوق والذي نص عليه الرسوم نفسه المضمن منع حملة المعادلات من الانتساب . وكانت الحركة الطلابية ، بقيادة اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية ، قد عطلت معاليمه في العام الماضي ، وهكذا يتسود مسألة بكامل وضوحها : خطوة تلو خطوة تتخذ في هذه الكلية أو تلك ، ليجري فيما بعد تعميمها على كافة كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها ، بحيث تشكل في النهاية شروطا قاسية للانتساب تؤدي الى ابعاد القسم الأكبر من الطلاب .

والدولة تنطلق هنا في تنفيذ خطتها الرامية الى منع الجامعة اللبنانية من أن تكون أداة تعميم للتعليم الجامعي ، بالبدء من الاساس : أي من عتبة الانتساب في خطوطها الاولى . ان تصعيد هذه العملية (في كلية الحقوق الآن .. ثم في باقي الكليات لاحقا) ليضع الزمام في يد للاضراب الطلابي الاخير في الجامعة اللبنانية) الدولة منذ البداية ويمكنها من تحديد الحجم الذي تريد للجامعة ، ومن تقنين فرص الدراسة بشكل يحرم الفألية الساحقة من أبناء الفئات الكادحة والفقرية من الفرصة الوحيدة للحصول الجامعي : فرصة الدراسة في جامعة وطنية مجانية .

ان مطلب السماح لحملة المعادلات بالانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية كان يطلّق معركة هامة تصيب خطة الدولة التعليمية الطبقية في احدى حلقاتها الرئيسية .

ورغم أن هذا المطلب كان مطروحا من جانب الطلاب المعنيين به مباشرة على نحو جزئي فئري ضيق ، ورغم أن القرار القوي يصفوف هؤلاء كان على استعداد لقبول « حل » يقضي بالسماح لهم وهدم ولهم هذا العام فقط بالانتساب الى الكلية ليجري اقبال الباب نهائيا في وجه الافواج الجديدة بدءا من العام القادم ، رغم هذه الاعتبارات كلها غان مطلب السماح لحملة المعادلات بالانتساب الى فرع العلوم السياسية كان يفتح مجالا لغرض معركة أشمل متصلة جوهريا بشعار ديمقراطية التعليم في لبنان .

مشروع تنظيم مهنة المحاماة

ثم تأتي الى المسألة الثالثة التي شكلت احد الدوافع البارزة للاضراب ، وهي مسألة مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة الذي تقدمت به نقابة المحامين والذي نص في احد بنوده على استحداث سنتي كفاءة لا بد للطلاب الحاصل على اجازة الحقوق من اجتيازها لتتمكن من الانتساب الى نقابة المحامين في لبنان . وهذا ، وبمعنى حسيبي بسيطة تنكشف لنا الشروط الرهيبة التي اصيبت تصعب في وجه كل راغب في الانتساب الى التعليم :

أولا - الحصول على الكالوريا اللبنانية القسم الثاني ، دون غيرها ، كي يتمكن الطلاب اصلا من ولوج عتبة كلية الحقوق .

ثانيا - أربع سنوات للحصول على اجازة الحقوق + سنتي كفاءة تصاف لها ثلاث سنوات تدرج فيكون المجموع تسع سنوات لا بد أن يقضيها الطالب دارسا ومتمنا كي يستطيع ممارسة المهنة .

ثالثا - ٢٠٠ ليرة لا بد من دفعها كيدل انتساب للنقابة .

كل ذلك من أجل الحصول على شرف لقب المحامي ، لتبدأ من ثم مرحلة التسكع على ابواب محترقي المهنة في لبنان !

ان هذا المشروع يشكل أوضاع وأفقد مظهر لسياسة اقتل الابواب في وجه الدراسة الجامعية . والشروط التي ينطوي عليها تنتصب حاجزا عاليا لا يمكن اختراقه أمام أبناء الفئات المعملة والفقرية . فمن أين لهؤلاء القدرة على الصمود مايا لدة عشر سنوات من الدراسة المتعبة والقدح الشحيح ، قبل أن يصعب بإمكانهم الانضمام الى مكتب المحامين الفقراء الباحثين عن القلّة . ومن هنا اتى مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة أشبه بقرار يحرم دراسة الحقوق على القسم الأكبر من الطلاب أبناء الفئات الكادحة . كما انه اصاب في الوقت نفسه فئات أخرى متوسطة ليسرج بأوساط طلابية جديدة في معركة معارضة المشروع ، اوساط كانت تحثي الامس تناهض أي تحرك طلابي مهما تكن تعبيراته (ظاهرة دخول طلاب اليسوعية وبقيّة الجامعات في الاضراب) .

ان مطلب الغاء مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة كان يعكس بدوره تحركا موجه لسياسة الدولة الطبقية ، التعليمية والاجتماعية ، في واحد من أبرز مواقعها واكثرها حساسية ، وكان يرتبط بالتالي بمعركة ديمقراطية التعليم أساسا .

مطالب مترابطة

من ذلك كله يمكننا أن نخلص الى الاستنتاج التالي : ان الاجراءات التي اقمت عليها الدولة

البقية على الصفحة ١٥ -

الحرية

صفحة - ٩

دعوة الى مناقشة حرة حول تجربة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية

بقلم :

حميد يرموك

الدراسة التالية التي تنشرها « الحرية » كوجهة نظر لأحد عناصر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ، تحاول أن تلقي ضوءاً على تجربة الاتحاد من خلال تحليل تاريخي لمسيرة الاتحاد النضالية وتكوينه ومواقفه وممارسته المختلفة . . وكانت هذه الدراسة قد نشرت بالفرنسية بجلد « فرون » التي توقفت عن الصدور . .

ويهم « الحرية » أن تؤكد أنها بنشرها هذه الدراسة إنما تهدف إلى فتح النقاش والحوار حول أزمة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أمام التقدميين المغاربة أنفسهم . . وإنها ، وبالتالي ، تترك لهذا النقاش مداه الكامل ليعبر عن مختلف وجهات النظر . .

منذ عشر سنوات — وبالنسبة في ٦ سبتمبر ١٩٥٦ — أعلنت ولادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، في سينما في الدار البيضاء ، في مناخ أضيف على الاجتماع صورة تقريه من جو الاجتماعات الشعبية أكثر مما تعطيه طابع المؤتمر الثوري . فقد تحلقت حول زعماء يسار « حزب الاستقلال » الذين كانوا على رأس منظمات في قوة المقاومة ، وجيش التحرير ، والاتحاد المغربي للشغل ، شخصيات كبرى — الهادي بوطالب ، ونهاري وزاني وأحمد بن سودة ، « الذي يعمل حالياً وزيراً وسفيراً للملك » ، وكلهم قدموا من حزب الاستقلال الديمقراطي . إلى جانب عبد الله سنجاري الذي كان يمثل الحركة الشعبية . وجميع هؤلاء كانوا يصرون بعدائهم للالتزام الحزبي ، وللحزب نفسها . وعلى هذا تتحقق من أن الاتحاد الوطني كان أقرب إلى التجميع منه إلى الحزب ، بالمعنى الفعلي للكلمة .

ولم تكن هيئة دوافع الوحدة الوطنية تتجلى في تسمية الحزب الجديد فحسب ، بل كانت تتجلى بصورة واضحة للغاية في بيان الاتحاد ، الحائز ، كما هو مفروض ، على الإجماع ، ونستشهد منه بهذا التعداد المعبر : « إيماناً بالصناعيين والشغيلة ، والفلاحين والتجار والطيلة » ، ويعتبر ذلك فعل الإيمان الثاني : « ليست هناك أية تناقضات بين مصالح الطبقات المختلفة للشعب المغربي » . . وإذا كانت هناك بقية من الشك حول أهداف الاتحاد ، فإننا نجد في الفقرة الأخيرة ما يجلو هذا الشك جلاءً نهائياً : « أن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية يعمل بصورة إيجابية على بناء مغرب متآخ ، مدهر ، وديمقراطي ، في ظل القيادة الحكيمة لجلالة محمد الخامس » .

ولم تكن هيئة دوافع الوحدة الوطنية تتجلى في تسمية الحزب الجديد فحسب ، بل كانت تتجلى بصورة واضحة للغاية في بيان الاتحاد ، الحائز ، كما هو مفروض ، على الإجماع ، ونستشهد منه بهذا التعداد المعبر : « إيماناً بالصناعيين والشغيلة ، والفلاحين والتجار والطيلة » ، ويعتبر ذلك فعل الإيمان الثاني : « ليست هناك أية تناقضات بين مصالح الطبقات المختلفة للشعب المغربي » . . وإذا كانت هناك بقية من الشك حول أهداف الاتحاد ، فإننا نجد في الفقرة الأخيرة ما يجلو هذا الشك جلاءً نهائياً : « أن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية يعمل بصورة إيجابية على بناء مغرب متآخ ، مدهر ، وديمقراطي ، في ظل القيادة الحكيمة لجلالة محمد الخامس » .

أن هذه الرغبة في الوحدة كانت تلهيها عوامل محددة في المعرك السياسي آنذاك . إذ كان الأمر يتعلق بتطويق محاولة القصر الرأسمالية إلى أن يتخذ حوله ضد اليسار الناشئ — « وحدة وطنية » عرضة . .

معلومات تاريخية

● أيلول ١٩٥٢ : — تطهرات داهية في الرباط بعد مقتل برحات حشاد ، اعتقال القادة الوطنيين ومنع الصحف من الصدور .

● ١٩٥٢ اب : — بداية المقاومة السرية ، في ٢٠ اب : تقي الملك محمد الخامس ، في تشرين أول ، جيش التحرير يباشر عملياته في الرباط ، إطلاق سراح القادة الوطنيين .

● ١٩٥٥ : — في اب محادثات اكس لبال التي كانت بداية لعملية انتهاء باستقلال المغرب .

● ١٩٥٦ : — في ١٥ أيار تحويل الفرق التي كانت في الجيش الفرنسي « الطابور » و « الجوم » الحرة

لكن علينا أن لا ننخدع بمضمون هذه « الدعوات » ، فكل ظواهر الخط الوطني لم تكن أكثر من محاولة تطمين ، إذ كان كل شيء يؤكد أن الحساس المهرق في هذا السيل يبقى مع ذلك موضع شبهة ، « فالقراة في استعمال هذه الكلمات ، كان أكثر مما يجتله نيل الغاية » . ونستشهد هنا بمقالة ج. لكوتر « بن بركة هو لينين زائد ادغار غور » ، ونقل أنه حتى هذه اللحظة ، كان ادغار غور هو الذي يشغل مقدمة المشهد . ونجاء سلوك اليسار منذ الاستقلال لم يكف القصر عن أن يبدي علامات القلق ليمارس ردود فعله فيما لذلك مبدياً في الوقت نفسه علامات العطف والتفهم .



المهدي بن بركة

وهكذا يبدو الوضع السياسي الذي عقب ذلك منشباكاً . فمضى الضربات المتبادلة من كلا الخصمين كانت تختلط بظواهر الفينة الحسنة ، وفصول الصراع كانت تنزج بتنازلات واسعة ، وبالاختصار لم يكن الموقف المشود سوى موقف بنيكافيلي .

ومن الأهمية يمكن أن نعيد رسم صورة المعارك التي مزقت المغرب في الستينات ، إذا شئنا أن نبحث في أبعادها بالتوجهات الحقيقية لزعماء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، وبالتالي الاقن الايديولوجي الذي انحصرت فيه حركة الاتحاد . وعندئذ فقط سيكون في وسعنا أن نجد العناصر الأولى للجابة على المسألة الأساسية التي تنيرها الممارسة المعينة للاتحاد خلال عشر سنوات :

ألم تنه التنازلات التي نتبت لطمانينة الخصم إلى تجاوز الغاية المحددة التي وضعت من أجلها وإلى أن تصبح سياسة الاتحاد الوطني نفسها ؟ لم ألتكن استراتيجيية الاتحاد على الدوام عبارة عن « مسحة » من التكتيكات المتناقضة والتي كان كل منها إذا اخذناه على حدة ، رائعا وعظيما ، ويحقق غرضه المحدود باللحظة ذاتها ، لكنها لا تستطيع البتة دفع الحركة إلى الأمام ، لأنها تقسو غير مفهومه الا حلقة الذين قاموا بتنفيذها ، فهذا المربع من المخادعة « الاشتراكية — الراديكالية » ، والجليلة « البلاستيكية » الفارغة ، الذي لم يكف الاتحاد عن ادعائها به ، والذي ربما كان العقبة التي وقفت في طريق تحوله إلى حزب ثوري ، ألم تكن حضوره التاريخي ضاربة في تجربة الستينات ؟ والأزمة الحالية للاتحاد ، ألا نستطيع أن نرى فيها ظاهرة « تفرق » ضمن ممارسات بالية ولا مجدية سببها المعجز عن التحرك في مستوى متطلبات الوضع الراهن ؟

عصيان الريف

الصداقة الحميمة بين الملك والاستقلال ، لم تستطع أن تصد أمام اختبار السلطة ، فإن حدودا جديدة بدأت تنضج معالمها وترتسم داخل الحزب الوطني . والخلافات التي قامت فطنت

كافة المسائل الكبرى التي كانت تشغل تلك المرحلة : جلاء الجيوش الأجنبية ، تحرير الأراضي التي ما زالت قيد الاحتلال ، التطهير ، ثم نوع العلاقات مع القصر ، أي مسألة طبيعة النظام ذاته . وكان الاتفاق قد تحقق حول وضع برنامج يقضي على وجهه الخصوص انتخاب جمعية تأسيسية خلال مهلة ستة أشهر ، وحول مطلب « حكومة منسجمة » — أي استقلالية بكاملها — لتنفيذ . لكن بواحد جديدا بدأت تظهر لا تخطئ أن لها فيها سمات شبه انقلابية . فإن وثيقة كتيب كي تقدم إلى الملك محمد الخامس كانت تدعو « الطرق التي لا تتفق مع علاقات الثقة » كما تتكلم أيضا « عن شغوط لا يمكن قبولها » . .

أما بلقريش الذي كان يقود وفد المقارضات ويفهم ردة فعل الملك ، فقد اضاف انفسه واصفاً ما يتعرضون لضغوط ببارسها اتحاد الشغل والمقاومة . وفي المجلس السياسي كان رأي علل القاسي أن القضية بسيطة جدا : « ينبغي أن نعرف من هو مع الملك ومن هو ضده » ، واقترح أن يتم الاقتراع على هذا الأساس . . ولم يكن أمام الجناح اليساري الا الانسحاب من المجلس .

هذه هي الأزمة الحدية الأولى لحزب الاستقلال والتي لم تكف عن التفافح حتى أدت للانقطاع الكامل . بينما كانت مبادرات القصر ، الذي سيكون له من الآن فصاعدا حلفاء داخل الحزب ، تصب في اتجاه تصعيد تشكل الحكومة . وعرض أسناد وزارة الداخلية لشخص قريب من الاستقلال لكنه مقبول كليا من قبل القصر . ولم يتخل القصر البتة عن شيء من سلطته لكنه أباح لأصدقاء بلقريش أن يؤكدوا قبوله بطلب « الحكومة المنسجمة » ، وهو الطلب الذي كان يحظى بشعبية واسعة .

وثمة نقطة أخرى مهمة تتعلق بتكوين حكومة بلقريش ، فإن وزارة الدفاع كانت مسندة إلى شخص ينبغي كليا إلى حزب الاستقلال وهو أحمد الفريدي ، الذي لم يكن يتمتع بأية سلطة على الجيش ، لأن قائد الأركان

انجرع الريف ضد حزب الاستقلال الذي كان رمزا وإداة لتسلط القاسيين ، وعليما نرى أصوله المعينة في الوجود البائس للغاية ، للفلاحين الريفيين ، والذي تقام بسبب حرب الاستقلال ، لكن التردد لم يكن ليبلغ الحد الذي وصل اليه ، لولا الدعم والتفويض اللذين قدمهما كل أولئك الذين يسمعون غاية إيمانهم في تصفية حزب الاستقلال ، وعلى رأس هؤلاء القصر ،

● شباط : المؤتمر الثالث للتضامن الاسيوي الانترني حيث انتخب بن بركة سكرتيرا للملاقات العامة ، والاتحاد الوطني عضوا في اللجنة التنفيذية ، حيث استندت إليه نهاية الرئاسة في اللجنة المالية .

● ٢ أيار : الاتحاد يسمي على خوض المعركة الانتخابية ، ويوزع بيانا يعلن فيه « الاتحاد لا يتجه إلى تحسين النظام ، ولا إلى تطويره وتحسين اسمه ، بل إلى تغييره » .

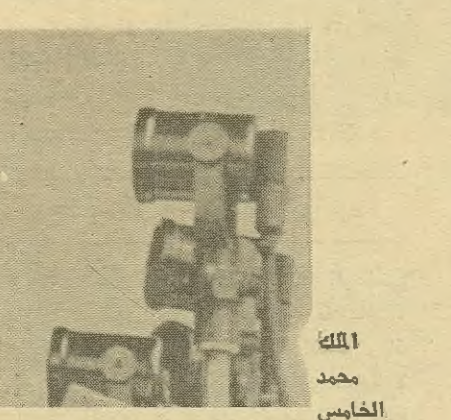
● ٧ أيار : انتخابات لم يحصل فيها الحزب الرسمي على الأغلبية .

● ١٦ تموز : بداية موجة من القبع ضد الاتحاد عقب اتهامه « بؤامرة » .

● تموز : المؤتمر الثاني لاتحاد الطلاب المغربي يؤيد الاتحاد الوطني ويصير بيانا ضد الملكية .

● تشرين أول : أزمة الحدود الجزائرية المغربية .

● ١٩٦٣ : ٤ آذار : اضراب طلاب جامعة القرويين في فاس .



الملك محمد الخامس

لم يكن سوى ولي العهد نفسه « الحسن الثاني » . إلا أن وضع وزارة الدفاع رسميا في عهدة حزب الاستقلال ، كان يبدو أمرا قد تنجم عنه فوائد في الوقت المناسب ، وكان ذلك في أيار ١٩٥٨ ، أي قبل خمسة أشهر فقط من بدء تهور الريف الذي انفجر إلى حد ما بقوة الدفع الذاتي وبدون قيادة منظمة .

ينبغي أن نتوقف طويلا عند قضية الريف ، لا لأن الفوضى الذي يلفها لم يبتدأ البتة فحسب ، بل لأنها تعطي صورة كاملة عن الفوضى السياسية التي كان اليسار يحاول فيها أن يتلصق خطواته . ان مسألة الريف تستحق منا الانتباه لأنها ترقى في أشكال قيامها ، ومع كل عثراتها ، أسلوبا ما في القيادة ، ينجح إلى الاعتدال ، حتى حينما لم يكن هذا الاعتدال موضع تنفيذ ، هذا الاعتدال الذي يجاهل فضائل الحقيقة ، ويجعل القادة الثوريين يعطون شرفهم على أن يتحولوا إلى رجال دولة . وهذه الظواهر التي نراها فيما بعد في انتفاضة الدار البيضاء ليست بعيدة عن الأزمة الحالية التي تعبر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية .

انجرع الريف ضد حزب الاستقلال الذي كان رمزا وإداة لتسلط القاسيين ، وعليما نرى أصوله المعينة في الوجود البائس للغاية ، للفلاحين الريفيين ، والذي تقام بسبب حرب الاستقلال ، لكن التردد لم يكن ليبلغ الحد الذي وصل اليه ، لولا الدعم والتفويض اللذين قدمهما كل أولئك الذين يسمعون غاية إيمانهم في تصفية حزب الاستقلال ، وعلى رأس هؤلاء القصر ،

● ١٤ تشرين ثاني : إصدار حكم بالاعدام في قضية المؤامرة على ١١ زعيما ومناضلا في الاتحاد ، من بينهم ثلاثة التي القبض عليهم .

● شباط — حزيران : اضرابات وتظاهرات طلابية .

● حزيران : الغاء القبض على الفريش السليح العامل في المغرب .

● تموز : مقتل شيخ العرب في الدار البيضاء .

● اب — كانون أول : للبرة الأولى بين جنرالان ، وأوقير ومازيان ، في وزارة الداخلية والدفاع .

● الحسن الثاني يمنح العفو للحكوميين بالاعدام في قضية المؤامرة .

● تشرين أول : اضراب طلاب جامعة القرويين طلابية وعمالية .

● ١٩٦٥ : ٤ آذار : اضراب طلاب جامعة القرويين في فاس .



عبد الكريم الخطابي

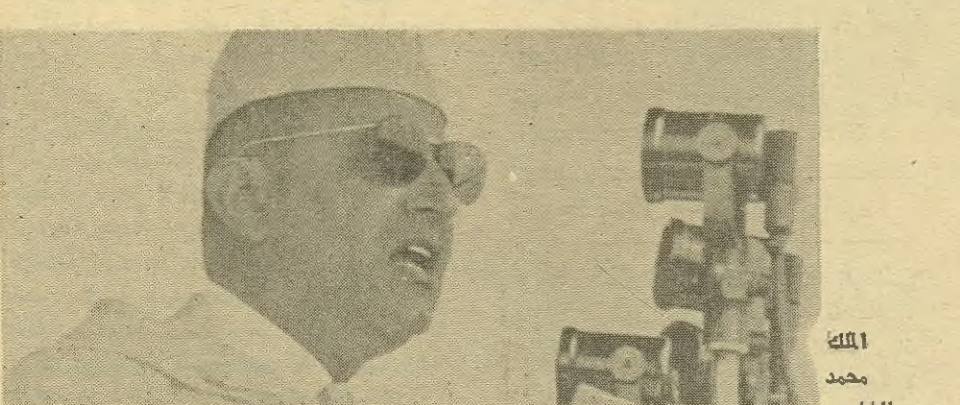
المجدور الناريحية لازمة الحركة النضدية في المغرب

الجيوش الأجنبية وتنفيذ ما سيطر عليه اسم برنامج السنوات الخمس ، بينما أحيل مطلب تطهير التعاونيين إلى المرحلة الثانية من الخطة ، فقد أعطيت الأسبقية للمشاريع الاقتصادية والتشريعية .

لكن الوضع في الريف تفاقم بشكل لم يكن متوقفا ، إذ فقد القصر هيئته ، ولقي ممثلو السلطة المركزية المصير ذاته ، ولم يعد يسمع صوت المطالبة برحيل حزب الاستقلال ، فإن شعارا هو بشكل قاطع انفصالي قد احتل الواجهة .

ارتباك الحكومة كان كاملا . ورغم أن زعماء اليسار لم يكونوا يجهلون العوامل والمداخلات المختلفة التي أدت إلى انفجار العصيان ، لكنهم كانوا يسمعون في تقديراتهم وجوب مواجهة الأسباب العميقة ، ومعرفة الوضع الاجتماعي للفلاحين الريفيين . وابتصار ذلك كان لا بد من القضاء على الخطر الانفصالي . وفي مواجهة هذا الموضوع اتخذوا الموقف التالي : إذا كان القبع يبدو أمرا لا يفر منه ، فعلى الملك أن يتحمل مسؤوليته . وهكذا قدم عبد الله إبراهيم للملك محمد الخامس خطة للعمل ، تتضمن أن على الملك بوصفه قائدا أعلى للجيش أن يطلق نداء لحاربي الجبال الريفيين ، يحثي أذارا نهائيا ، كما تضمن الخطة اقتراح القيام بحملة من الشرح والاتقاء للزعماء الريفيين ، وأن لا يتم التدخل العسكري إلا حين يلجا العصاة إلى أعمال عسكرية مسلحة .

تمت الموافقة على هذه الخطة ، لكن تنفيذها لم يتم بنفس الروح . فبعد الاذار مباشرة تلقى الجيش الامر بالتدخل ، وكان ذلك عقب حادث تانه . فقد أصيب طائرة ولي العهد الهليكوبتر الذي كان يقوم بجولة استطلاعية بطقلية بنديفة . واخذ القبع العسكري صورة مخيبة وحشية بر فيها كولونيل يدعى « أوقير » فقد وضع السكان تحت رحمة جنود قذرت غاليينهم من سرق الجيش الاستعماري الفرنسي . والاسرى الطيولون الذين نجوا من القتل جعوا في ركن من الكهنة ، ونداهم أوقير وأخسوا واحدا ليطعمهم الابان ، وقبل أن يطلب منهم الانصراف ركضا ، لم يكن ينسى أن يصفى كلا منهم بطلقة في راسه .



الذي بدأ بمعاونته عند اللحظة التي شكل فيها حزب الاستقلال « حكومة » في القيام باتصالات واسعة . ولم تتأخر الحكومة الإسبانية مطلقا عن بلل الأسلحة ، إلى جانب أن بعض الأوساط القريبة من بطل ثورة الريف عبد الكريم الخطابي ، والتي لا تخلو ميولها الوطنية من عصبيات محلية ، كانت تنفر بصورة تقليدية من جحيم مشترك يجتمع في خليط واحد علل القاسي ، وبين بركة ، والسلسلة الملكية الطويلة . هذه الأوساط لم تستطع أن تمسك نفسها بعيدا عن مجرى الحركة ، فقد كانت هذه الحركة تعيد إلى الحياة ، رغم كل شيء ، ملجأ لمحبة ١٩٢١ . وبداي ذي بدء ، لم يخطئ التردد حدودا ضيقة ، فقد قام العصاة بهجمات على مراكز الحزب ، وصفا مسؤوليه ، ثم اتخذوا مواقعهم في الجبال ، على أنهم في أي من أوقات الثورة لم يقووا بمسؤوليات عسكرية يباغني الفعلي للكلية ، مطالبهم كانت جد معتدلة : اقالة حكومة حزب الاستقلال ، الذي لم يعد قادرا على مواجهة الموقف ، فقد أعطى وزير الدفاع « الشجاع » أوامره للجيش بالتدخل ، لكن هذه الأوامر ذهبت في الهواء واستعنت لم يعد أمام بلقريش الا أن يقدم استقالته .

عرض الملك على واحد من زعماء اليسار ، عبد الله إبراهيم ، أن يؤلف الحكومة . وهكذا بعد حكومة شبه منسجمة للبين تظهر حكومة شبه منسجمة لليبار ، حيث استندت وزارة الداخلية إلى أدرس محدي الذي يعتبر قريبا من الجناح اليساري . ومن جهة أخرى تسم الاتفاق مع الملك على تحضير الانتخابات وإجلاء

● ٢٢ آذار : قرار باستبعاد الطلاب الذين جاوزت أعمارهم الـ ١٧ عاما ، اضراب من قبل اتحاد الطلبة المغربي .

● ٢٣ آذار : تظاهرات لها طابع انتفاضات ، في الدار البيضاء ، والرباط ، وناس ، وبركاش ، ثم شعبا من قبيل الجيش .

● ٢٧ آذار : تنفيذ حكم الإعدام بـ ١٤ متجها بالاشتراك في أحداث حزيران .

● ٢٩ آذار : خطاب نقد ذاتي للملك ، وعفو عام عن كل المحكومين ، لم يطلق الا جزئيا .

● ١٠ نيسان : مباحثات بوعبيد والحسن الثاني .

● أيار : مؤتمر التضامن الاسيوي — الانترني . الاتحاد الوطني يرأس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث .

● ٢٩ تشرين أول : اغتيال المهدي بن بركة في باريس . أوقير ، وزير الداخلية ، وكذلك قائد قوى الأمن ، ضالمان في الجريمة .

● ١٩٦٧ : ● حزيران : الحكم بـ ١٨ شهرا من السجن على مجرب بن صديق سكرتير اتحاد الشغل بقطع الطريق على أي تحرك بعد حرب حزيران .

● اب : عودة التنازيب إلى عضوية الاتحاد وتشكيل مكتب سياسي مؤلف من بوعبيد ، وإبراهيم ، وبين صديق .

● ١٩٦٩ : ● شباط : الاعلان عن مؤتمر للاتحاد نيسان ، لم يكن له حظ في الانتقاد .

● آذار : مذكرة للاتحاد تطالب بالحريات الديمقراطية .

● اب : بيان مشترك من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني يفسح شغوط السلطة على الانتخابات البلدية .

تابع..

الجذور التاريخية لازمة الحركة التقدمية في المغرب

ولهذا بقي الفلاحون خلال عدة سنوات مضت على الأحداث ، يفضلون الموت جوعا على أن يبيعوا شيئا من محاصيلهم للثلاث المجاورة .

انقسام حزب الاستقلال

المسألة التي طرح نفسها ، هي كيف كان اليسار يفكر طيلة هذه الأحداث ؟ لا نعرف إذا كان « زعماء اليسار » قد استحضروا كرونستات في خيلتهم . لقد شعروا بالفضب والمهانة ، وقد شعروا بذلك حثيا ويدون أدنى شك ، لكن بين أربعة جدران ، إذ لم يعد واحد منهم إلى اظهار مشاعره وإلى تبيان حقائق وتنازع القضية . لقد كان القصر يهدف إلى ايجبار حكومة عبد الله ابراهيم على الاستقالة ليقيم الدليل للبلاد بأبجهم على عجز الأحزاب ، ولتؤكد الفكرة القائلة « بأن الخلاص يتم بتخليق الأمة كلها حول الملك » . فهاذا كان سلوك قادة اليسار تجاه ذلك ؟ لقد تصرفوا على أساس منع الملك من تنفيذ مخططاته ، وذلك بالعمل على خلق « وضع غير قابل للتراجع » من خلال تحقيق إنجازات اقتصادية « البرنامج الخامس » .

يبقى لنا أن نقول أن القصر حقق على الأقل ، وفي شربة واحدة ، اثنين من أهدافه . فقد أضف على التوالي اليسار واليمين بمصادمتها بالتدريج الريفي ، وقضى على العناصر الثورية في الريف بقمع وحشي كانت الحركة الوطنية مسؤولة رسميا عنه .

ولقد أدى حزب الاستقلال . لقد أكد سقوط تجربة بلعوج بموضوعات الجناح اليساري . وسمح ذلك بقيام تسوية بين الجانبين ، واتفقا على الدعوة المؤثر كانت هيئته التحضيرية مؤلفة من اليمين . لكن الأزمة التي صعدت ثانية جعلت الانفصال هذه المرة أمرا لا مفر منه . فقد أصر علل القاسي وجماعته على أن يقيم تعيين قسم من المدوين إلى المؤثر ، رامين بذلك إلى أن يعوضوا عن هبوط تأثيرهم على منظمات القاعدة في الحزب ، وقد تم هذا لدرجة أن الوسيلة الوحيدة التي تضمن لهم أن يحتفظوا بالانغليزية في المؤثر ، بينما كانت قاعدة الانتخاب هي ، بالنسبة للحالة لم يستطع أن يعود الوسيلة الوحيدة للاستعانة على الانغليزية ، وهكذا كانت الأمور تسير نحو التقطيع النهائية ، وأصبح الانفصال قريبا . وبصورة سريعة قام اليسار أولا بنقص قواه ، ثم عمد إلى تنظيم مؤتمرات في مختلف المقاطعات كمرحلة أولى على طريق تأسيس تحالفات مستقلة في حزب الاستقلال . وكان تأسيس الاتحاد الوطني للفقراء الشعبية ثمرة عملية شرح للقاعدة ، تسوجت حركة كانت في الواقع شعبية . وقد لعب المهدي بن بركة في ذلك كله دورا من الدرجة الأولى في بوضعه سكرتير التنظيم بثل كمانته نشاطا خارقا لاتقاء الفئات المعارضة للانفصال ، محالفا العناصر المتأرجحة ، ومضيفا على المجموع الانسجام والقوة ، وطفاقة الدعوة الفاعلة لم تكن أكثر مما يتطلبه الوقت ، في وسط لم تكن « الوحدة » فيه تعبير شرطا سياسيا ، فقد كان نفعها أو ضررها بتجليان نبعما للناميات والأهداف . كذلك كان الانقسام يعتبر فيه مجاسا شيطانيا ، والزعيم يعتبر أكثر من قائد سياسي . وجهاز المقاومة الذي لم يستطع حزب الاستقلال اختراعه كان يتم « محركات حقيقة الانتقال » الحاسمة ، وصحافة الاتحاد المغربي للشغل كانت تكافح الانطباع السلبي الذي تواجهه قطعا الحركة بين الآخرة وتعطي للحداد تفسيرها الثوري .

غير أن هذا التحرك لم يكن ليغيب

عن بال القصر ، فيعد ثلاثة أشهر من تأسيس الاتحاد الوطني للفقراء الشعبية ، أوقفت صحيفة «التحرير» عن الصدور ، والتي اقتبس على اثنين من زملائه : البصري ، واليوسفي . ولا ينبغي أن ننسى أن هذه الوقائع قد تمت واليسار ما زال بعد في سدة الحكم . ان المواجهة كانت محققة ، وهي لا تدخل ضمن النتيجة المصممة سلفا « رحيل حكومة عبد الله ابراهيم » ، ولا ضمن الحكم الذي صدر بعد شهرين من الفرقة الملكية والقاضي بحل الحزب الشيوعي ، ولا ضمن معركة توقيفات المقاومين ، التي قامت بعد ذلك بشهرين أيضا ، وبجعة اكتشاف « مؤامرة ضد ولي العهد » .

حل جيش التحرير

القمع الذي تم في نهايات ٥٩ ، وعلى مشارف ٦٠ ، يشكل حلقة جديدة في سياسة القصر ، فقد جرؤ الملك على أن يجابه للمرة الأولى رجال المقاومة في معركة مفتوحة . وخلال ذلك احتفظت حكومة عبد الله ابراهيم ببرودة أعصابها وطالبت بتطبيق القانون ، غير أن أوساط المقاومة واجهت ما حدث بردة فعل مختلفة ، ففي الدار البيضاء سقط رجال البوليس الذين شاركوا في تعذيب القاموس المسجونين تحت طلقات الرصاص ، وقامت في اقليم مراكش محاولة لتنظيم بؤرة للعصيان ، لم تثبت أن فشلت ، واضطلعت بهذه الحركة مجموعة من ثلاثة مقاومين ، لم يكن لديهم الوقت الكافي لتضع مشروعات في حيز التنفيذ ، ولذا حوصرت وصفيت . غير أن حركة أكثر أهمية قامت في اقليم بني ملال بقيادة اثنين من القاموسين هما تثير وبن حمو . وكفي يفرج الجيش عليها سنارا من العزلة قام بصدقه تبع اعمى ضد سكان وسط الاطلس ، بمائل ما قام به من قبل في الريف ، وكان التامين هو المحاربين قد وصلوا خلال ثلاثة اشهر إلى حالة تضرروا فيها جوعا . غير أن الجيش الانتخابي تم على الحالة لم يستطع أن يعود باكثر من سجينين هما بشير وبن حمو . وقد عبد هذان عنهما تاكدا من وقوع الهزيمة ، وأصدر امير بالانساب وتنظيم استنساب انتصارهما .. نصيف إلى ذلك أن قضية بني ملال لم تعرض على المحاكم حتى عام ٦٧ ، حيث صدر حكم بالإعدام على بن حمو ، وبالإشغال الشاقة المؤبد على بشير .

وكان محمود بن سعيد بين القاموسين المعتقلين وهو المسؤول الرئيسي عن جيش التحرير ، وكان ما زال في وسعنا الكلام عن جيش بهذا الاسم حتى شباط ١٩٦٠ . فان قسما مهما من جيش التحرير قد رفض أن يذوب في الجيش الملكي ، واستقر في الجنوب مذابعا معاركه ضد الاسبان حيث حرر عددا من البلدان من بينها أنجيميران وطرفايا في اقليماني، أو خلاصا حيث تسخ ل الفرصة معارك ضد الجيش الفرنسي في الجزائر .

وبهذا وجد القصر نفسه ازاء وضع شبيهه بالوضع القائم في الاردن حاليا ، غير أنه كان مسوقا إلى أن يظهر تأييده لهذه الخطوات، إلى أن تم له سجن المسؤولين الأكثر وعيا ، فنجح في حل الفرق الأخيرة من جيش التحرير . وفي وسعنا القول أن المستوى الإيديولوجي للجنود ، الذين لم تجع خرافة محمد الخامس من أذهانهم بعد يشير لنا في خاتمة التخصيل السبب الكامن وراء نجاح هذه العملية .

وكان حل جيش التحرير ، المكسب الرئيسي الذي حازه القصر من قضية « المؤامرة ضد ولي العهد » . أما فيما عقب ذلك فقد اعتمد القصر خطة التراجع . فعلى صعيد المحاكمة، سحبت القضية بسرعة لعدم توفر الأدلة ، كما أن القصر أبعث القضية مفتتا فرصة مرور أحد الاعباد ، وامر بإطلاق سراح الجميع .

اقالة حكومة عبد الله ابراهيم

هذا النصر الذي حازه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ينبغي النظر إليه باعتدال ، فهو لا يسجل أية هزيمة واضحة للقصر . إذ يبدو أن اعتقال المقاومين الذي كان خطوة لا تخلص من الجرة من الوجهة السياسية ، اتاح للملك أن يعامل « الخصم بشيء من الرفق » . إلى جانب أننا إذا راجعنا ما تم بكامله ، وجدنا أن ردود فعل اليسار كلها لم تكن تحيل تهديدا حقيقيا له . على أن القصر وجد ، من ذات المنطق ، أن الساعة قد حانت لقصاص اليسار عن سدة الحكم . فأتال عبد الله ابراهيم . وهنا يحق لنا الكلام عن « انقلاب في القصر » فقد تخلى محمد الخامس عن حالته « كإبلازمة » وترأس بنفسه الحكومة المؤلفة من الشخصا لا اتهامات لهم . كما أن الحسن الثاني الذي سيخلفه في المستقبل قام عيليا بهجوم رئيس الوزراء ، وركز جميع السلطات في يديه .



علل القاسي

ان اقالة وزارة عبد الله ابراهيم تسجل نهاية حقبة . فقد انتهت لعبة القضيصة ، التي لو توفرت فيها للييسار كل شطارة العالم ، لم استطاع أن يحوز على الكلمة الأخيرة . وداعا للوهام ، للتجارب ، للتسويات التي لا تفصل عن الاختبار الصوري للسلطة . فمن الآن وصاعدا سيجد الاتحاد الوطني نفسه بفصل الأشياء مدفوعا إلى الثورة . حتى ولو كان عمل كهذا بعيدا عن أن يجد مبنيا في فكر بعض مؤسسيه . أو سيجد نفسه على تعارض كلي مع الفكرة التي تشغل مناضليه الأكثر وعيا . وبعبارات أخرى ، كان على الاتحاد، ليحقق الامال التي بلورها مولده ، أن يقصدي في اوضاع تزايد صعوبتها لحل القضايا العديدة ، الإيديولوجية والتنظيمية .. الخ . تلك المسائل التي كانت في الحسابات التكتيكية لا تجد إلا مكانا ثانيا في المؤخرة . والان بعد مضي عشرة أعوام ، هل أتم الاتحاد هذه الاهداف ، ألم يعمد ، على العكس ، إلى تعويقها ، عاجزا بذلك عن أن يتخلى عن العادات السيئة المتصارعة التي لازمتها في

المستقبلات ؟ ترى أينبغي علينا الكلام بطيبة عن الاتحاد ؟ كما لو صار في في الماضي ومات بهوت بن بركة .

ازمة الاتحاد

نريد أن نؤكد نوا أن هذه التساؤلات ليست صادرة عن جهة تطرح المسائل بنفس معاد . فعنى قادة الاتحاد يقرون بمجزهم ، وليس فيهم من يستطيع أن يفي بأن الاتحاد منذ أن تعرض للقمع في قضية المؤامرة ، في تموز عام ٦٢ ، استمر في الحياة بما بقي من قواه ، جارا قديمه ، مشغولا بتفسيده جراحاته .. رغم أنه من المؤكد أن قاتله — وهذه مسألة تتعلق بالشرف — ، لم ينجروا إلى المحاكمة الانتهازية التي كانت تسجل حزمهم بحظي بالعمو ، فان حزب الاتحاد المصروع ، المبعثر ، الضعيف ، لم يكف لحظة عن أن يبدي رفضا متعاليا . لكن الثورة هي كالحرب « ليست البتة مسألة فضيلة ، والتقاوة الإنجليزية لا توصل إلى السلطة » .

إذا كنا نرد الاتهامات القائلة بالرجهية للاتحاد فعلينا أن نعرف أنه كان في السنوات الأخيرة تظهر عليه علامات ضيق النفس ، أن لم تكن علامات الشلل . وهذه الحالة التي صارت إليها الأمور ، لا تلك إلا أن تهدشا فوجود الأزمة وحده يبدو غريبا خاصة لهؤلاء الذين يعرفون المعارك المعقدة الجوانب ، التي خاضها الحزب ، والتجارب التي لا تضاهي التي استخلصها منها . والقمع الذي تعرض له لا يلقى ضروا كافييا على هذا الموضوع ، ففي مكة القمع أن يؤدي إلى تصعيد الروح القتالية كما أن في مكته أن يهدد لوضع حل للتضاي المستعصية من قبل . فالاتحاد الذي لم يفتد شيئا من مكانته بين الجماهير ، والذي كان في الإيس مالا يضر في الأوساط الثورية العربية ، سواء من الناصرية أو من البعث ، « ألم ينجح واحد من فائده أبان الحرب الباردة التي نشبت بين الحركتين في أن يلعب دور الوسيط والوقف » ، والذي يجد منفذا بين الريح الصينية والبحر السوفياتي ، لينفي منظمة التضامن الأفرواسيوي في عهده ، والذي لعب دورا عظيما في التحضير المؤثر الفارات الثلاث ، أي يؤس غير هذا الحزب ، حتى أنه لم يجر سائكا حينما قامت الجماهير المغربية بانتفاضها « ٥١ » ، ولم يبد أية ردود فعل

أزاء اغتيال أحد زعمائه ، بينما اثار هذا الاغتيال المالم كله ، وحاول أن يخرج من حالة القوضى التي وقع فيها ، والتفك الذي لا مفر منه آراء الكسائر التراكمة وغياب أي نقاش في الداخل ، بالجدوى إلى وحدة مع الاتحاد الشعبية المغربي ، ثبت من القيمة وبسرعة بالغة ، ولم نفس جيدا إلى حالة الأزمة ، أن لم تكن ضميرا يزيد في حالة الارتباك والشلل . قد نلما إلى القول ، كما يتردد أحيانا في أوساط اليسار المغربي ، بأن المسألة لا تتضمن أية مفارقات ، وأن الاتحاد « كحزب بورجوازي صغير » لم يفعل سوى أن يستنفد قواه الطبقية .. الخ . أن مساوئ ، هذا «التحرير» عدا عن أنه يفترل «التحليل للموسى» للاتحاد ، إلا أنه لا يقدم لهؤلاء الذين يرفضون الوضع الراهن للييسار بصيصا من الضوء يعينهم على التحرك .. فاقول بأن الاتحاد حزب بورجوازي صغير لا يوضح في الواقع شيئا . والمسألة ، إذا توصلنا إلى أن البورجوازية الصغيرة وراء الموضوع ، تجسد في أن نبين بقعة ، بماذا ، بأية مواد استراتيجة وتنظيمية ، بقي الاتحاد أنسيرا للإيديولوجية البورجوازية الصغيرة ، وما هي عوامل التغير التي تتطلبها النظرية والتجربة الثورية .

من أجل هذا ، نبقى المعرفة الدقيقة والشاملة للاتحاد أمرا لا مناص منه ، ونحن إذ نقدر أن السبيل إلى هذه المحاولة في هذه



أوقر مع الملك الحسن الثاني

المقالة تقتصر على البحث السريع لاسلئين هما : مسألة التنظيم التي تقاطع من جهة أو أخرى مع كل القضايا الأخرى للثورة في المغرب ، ومسألة العلاقات مع اتحاد الشعبية المغربي ، والتي شغلت منذ أن تمت عملية التوحيد في اب١٩٦٧ بصورة عظيمة مناضلي الاتحاد .

العلاقات مع اتحاد الشعبية المغربي

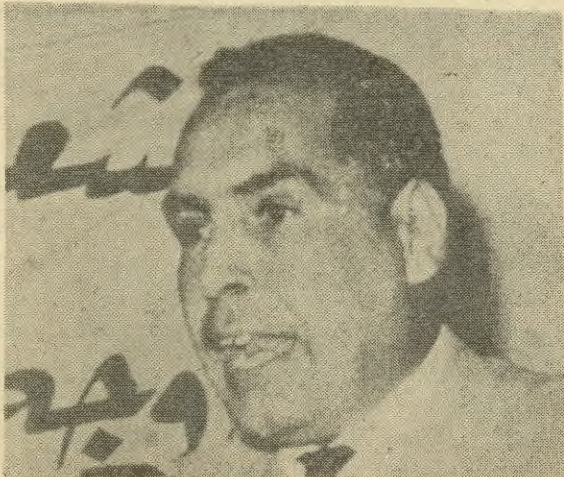
نحن نعرف أن المركز العمالي الكبير كان جزءا فاعلا في عملية الاشتقاق ، وفي تشكيل حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . واتحاد الشغل القوي بأعضائه الذين يبلغون ٦٠ ألف وبيجازه المؤلف بشكل رئيسي من مندوبين حرموا من مصانهم وأدارتهم من مكاسب العمل التي تحققت في وزارة عبد الله ابراهيم ، قد استطاع أن يحتفظ باستقلاليته داخل الحزب التقدمي . لكن هذا الوضع الخاص قد استحال الكارثة حقيقية من وجهة نظر القطاعات الأخرى فيحزب الاتحاد . إذ لم يعد في الإمكان بعد مرور عام على تأسيس الاتحاد أن تبقى هذه الخلافات على الكتمان . وقد وضع المؤثر الثاني للحزب الحق في أيار ١٩٦٢ أمامه بين مهام أخرى ، مهمة إزالة هذه العقبات . وبفضل تنازلات تحققت على صعيد القيادة ، ظهرت هذه القيادة أمام المدوبين في صورة منسجمة صافية لم تتطرق إليها الشواطب . وقد رفض بن بركة أن يزع نفسه في عملية التهيئة هذه ، ففي وقته لم تصل إلى علم القاضين إلا عام ١٩٦٥ ، « انظر الاختيار الثوري الصعب في المغرب » ، يعرض بن بركة لتجربة الحكم للييسار ويقرر « أن المعارك الدائرة في وعاء مغلق » تشكل « خطرا مميتا على الحزب » .. غير أن النظام الذي أعلن في مؤتمر ايار لم يدم طويلا . فينذ حزبان ، جابه مناضلو الاتحاد الوطني الساعون إلى انشاء نقابات حزبية توري ، عدا جهاز اتحاد الشغل . واتخذ التنظيم مواقع متخفية من مسألة الاستفتاء على الدستور .. إذ أعلن الاتحاد الوطني مقاطعة للاستفتاء بينما تكلم اتحاد الشغل بشكل قاطع عن النضال ضد النص الملكي ، بدون أن يد مناقضيه بأي شرح دقيق . وقد أتاح مؤتمر المركز الحق في شباط ٦٢ الفرصة أمام محبوب بن صديق ، السكرتير العام لاتحاد الشغل ، ليصوغ موضوعات « لا سياسية » و « ترانزيونية » . « .. ما للعمال والسياسة ، فهم يناضلون من أجل الخبز » ، وكان بهذا يحدد خلافاته مع الاتحاد ، الذي كان أحد قياديه ، رسميا لا أكثر . فينذ أشهر خلت ، وصفت الاتحاد الوطني مقاطعة من قبل النقابيين ، ومناضلو الاتحاد الوطني مطرودون من النقابات . وليس الناشبة بين التنظيمين ، حتى ولا القمع الرهيبي الذي تعرض له الاتحاد في قضية المؤامرة ، « تموز ١٩٦٢ » .

ينبغي إذن أن تكون نقاط الخلاف حادة حتى تؤدي إلى هذه الجاهبات التي تترك الخاضل . على أن ما يقع في حوزتنا من الشكاوى المرسدة

يبدو جد ضئيل بالمقاييس إلى اتساع الشقاق ، فيفضل قاعدة السرية التي نجدها على طول تاريخ اليسار ، نجد هذه المرة أيضا أن الأسباب الحقيقية موضوعة بعناية في الكتمان .. « فقاتنا » . لم يعد بينهم أية نقطة مشتركة ، وهم يصبرون لبعضهم البعض حقدا مبيتا ، لكنهم يبقون في شتى الأحوال على اتفاق حول نقطة واحدة ، هي أن لا يصارحوا الجماهير بما يفرقهم « إذ » من يعلم ؟ قد تفهم هذه الأسباب نفسها إلى أن يجتمعوا ثانية » .

وطالما أن أحدا من الفريقين المتخاصمين لم يذع اسباب الخلاف ، فلنأخذ نحن على عاتقنا أن نكشف عن أصل النزاع ، ويبدو لنا أننا نستطيع أن نلخصها في سياسة فريق الاتحاد الوطني التي وصفت من قبل النقابيين بأنها سياسة مغامرة . وإذ رأى قادة اتحاد الشغل وكذلك الرئيس الأسبق عبد الله ابراهيم نتائجها الخطيرة على مجوع الحركة ، حاولوا تخفيف المخاطر بالتفات من الانسواء المركزي . لكن علينا أن نلاحظ أن الصمت المهروب حول المسألة ، لا يتيح لنا أن نعرف إذا كانت هذه التفتحات تخضع لحاجات يكن وراءها مقاصد سيئة ، أو أن الأمر يتعلق بتدبيرات إلهيا احساس حقيقي بالمسؤولية . على أننا نصيف : أنه مهما تكن حالة الأسباب ، فقد كان في وسع قيادة اتحاد الشغل أن يجابه خطر المغامرة المائل — وبصورة أكثر فعالية — لو لم ينسحب من معارك اليسار .

من الممكن أن يفسر أيضا النزاع بين الاتحاد الوطني واتحاد الشغل بعبارات تنظيمية : وجود قطاعات مستقلة « القطاع النقابي كان الأكثر شهرة ، لكنه لم يكن الوحيد » ، وغياب القياس ، والخلفية التي تسج توثيق الاختلافات وبقاء القاعدة بصورة دائمة خارج الصراعات الدائرة في القيادة ، وكل هذا يوضح أن التحرك والحياة الداخلية للاتحاد الوطني لم تكن محكمة بالقواعد الجهرية لحزب ثوري ، عدا أن الأوضاع السياسية التي رافقت مولد الاتحاد الوطني لم تكن تتلاءم مع مسألة ايجاد حلول لكل هذا النوع من القضايا « التي لم تكن حتى نطرحها » ، فالمسألة الضاغطة في الاتحاد كانت العمل باكبر قدر ممكن من



عبد الله ابراهيم

الحجوب بن صديق

المسرة على تجمع « القوى الشعبية » ، وبعد ذلك سيتأخر الوقت لازالة الحدود القاتلة بين هذه القوى ، ولانستخلاص « طليعة ثورية » منها ، تكون الاداة القادرة في آن واحد على تدمير الدولة الحالية ، وإقامة مجتمع جديد مكانها .

لكننا نساءل اليوم ، هل تم هذا العمل ؟ وإذا كان الحزب الثوري لا يقوم بين عشية وضحاها ، فإن علينا أن نجعل السؤال أكثر دقة ، فنسأل : لاية درجة نستطيع أن نئين في السنين العشر التي مضت على قيام الاتحاد الوطني ، اراهصاات ويشائر وأعادة يمثل هذا الحزب ؟ لكننا للأسف لا نستطيع أن نرد بالاجاب .

فعلى صعيد التنظيم لم يستطع الاتحاد أن يتفك البتة — من البراماتية ، وإذا تابينا معاركه التنظيمية عام ٦٢ ، و ٦٥ تحققتا أن هذه المعارك قد دارت بفاهيم بدائية ، النزاعا تالشخصية ، وتشكك الكوادر إذا لم يكن قيد الإهمال ، اقتصر على تعليم قط ، من مصادر واحدة — حول التنمية الاقتصادية أو الاشتراكية ، بصورة لا تؤدي في المدى البعيد ، إلا إلى افراز إيديولوجيات مبسطة .

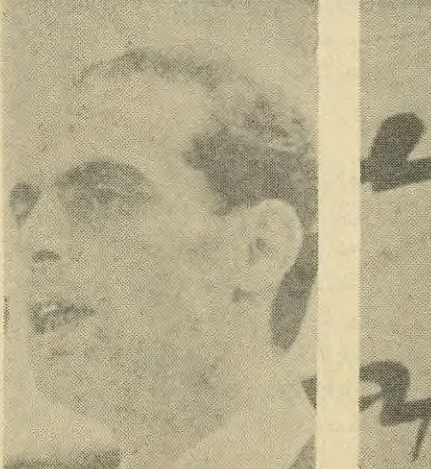
وحتى حين كان يوجد نص مكرس من حيث الينا لتوجيه النشاط التنظيمي « للمؤامره ١٩٦٥ » من السجاسة الاعتقاد بأنها طبع أي دور في تحرك الحزب ، فهذا « أفكار » صحيحة ولا شك . ولكن ليس في وسعها ، كما يعلم الجميع أن تعمل في الواقع ، ونتيجة ذلك كله ، نجلى في بقاء الاتحاد تنظيميا محصورا ضمن حدود النموذج الانتخابي .

هالة المقاومة

السلطة الملكية لا تتوافق والانتخابات ، صفح الحزب ممنوعة ، والبوليس يقتل بانظام المناضلين الذين يجرؤون على قسح بيت حزبي ، لكن كل هذا لم يدع أحدا إلى أن يفر شكل التنظيم ، الذي كان يفتر إلى أي نطاق من الواقع . كيف يمكننا أن نفسر هذا الوضع وكيف نسنى لمناضلين كانوا يضعون الواقعية فوق كل شيء ، ولا مجال للشك في انخراطهم ، الذي أعطى انشاء القمع امثلة لا تدحض ، كيف تسنى لهؤلاء أن يأخذوا اوضاعا مثالية خالصة .

يفك اللغز في نظرنا ، بمجرد أن نلقى بالا لما يدعى « خرافة المقاومة » ، فليس في الإمكان التكيف مع خيبات الامال التي صار إليها التنظيم الحالي ، وازمة الحزب بشكل عام ، لولا انتظار الغلظل المثل في قدوم المقاومين ، ورصد حركتهم الفنية ، الحقيقية أو الخييلة . ودليلنا على ذلك الامال الباهرة التي لم تقتصر على الاوساط الشعبية صيف ١٩٦٢ ، حين دارت لحمة شيخ العرب ، « ١ »

لكن « الاساطير » لم تكن لها الحياة القاسية



الحجوب بن صديق

التي تعيشت عليها . ولتقل مباشرة أن كل رجال المقاومة لم يضموا حدا لمحاولة استئثار باضميمهم ، مع أن بعضهم ، وهم ليسوا ندرة ، قد عدوا إلى الشهير بالطرائق التي سلكوها أثناء المقاومة ، وغلا انفسهم قد اتخذوا آراء الزمة الحالية للاتحاد الوطني ، مواصف مكانها .

تعارض بشكل جذري مع المفاهيم الحالية من الناحة الاستراتيجية والتنظيمية ، والتي هي بدون شك القابع العميقة للخرافة ، والتعسف . ان « خرافة المقاومة » لا يمكن تصورها كقضية محض سيكولوجية ، إذ انها تتعلق في الواقع باستراتيجية الثورة في المغرب ، فهذه الثورة بقيت دائما اسيرة التجربة الوطنية المغربية ، حيث يجد العمل المسلح من النموذج البلاتيني جزره المثل في « الحضور التكتيكي »

لمباحثين موهوبين . فهذا يعني لبنين أمام تاراس بولبا ، وهذا الأخير لا يستطيع أن يخطئ ادغار ثور ، ومن الحزن أن البلاطة التي كان في وسعها بشكل قاطع أن تبدي بعض الفصائل في الصراع ضد الاجنبي ، نصفي مجردة من القوى حينما يتعلق الأمر بجباية مهام الثورة الديمقراطية والاشتراكية . وفوق ذلك ، تخلق القوضى التي لا تقود إلى الثورات ..

لكننا لا نستطيع أن نعلم بسهولة ههذه الحقائق ، التي هي إلى حد ما جوهرية ، فان عوائق عاطفية ستواجهنا توا . بالتحية أو غيرها . يردد كثيرون : هو ذا رجال يقاتلون العدو « فعلا » ، ويعرضون دوما للحقسه المستمرة ، أفلا يجدر بنا أن نتخطف لهم في أعماقنا بالمطف والتقدير . وحتى لو كنا على بصيرة من حقيقة نشاطهم فليس في وسعنا أن نكشف الستار عنه دون أن نتعرض للتهام التقليدي والفعال دائما : أنت ترد ما يقول العدو وتعاونه ؟ .

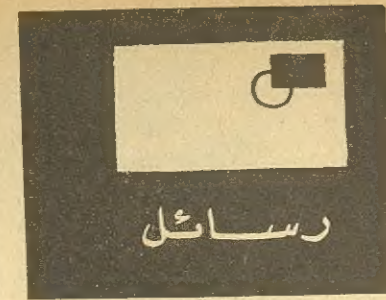
ولا ننسى أن نقول أن البلاطة والانتخابية ، كما ينضج من المثل الذي تقمه بلدان عربية أخرى ، سرعان ما تمتص الثورة بفعل نزعة مثققة غامضة تريد أن تعبر عن تمايزها الخاص . وقد كان البلاشة بجاعة إلى « صلاطين » الشهيرة ليخلصوا الحركة العمالية الروسية من هذه التاثرات .

إلى ماذا سيتوصل اليسار المغربي ؟ بدون أن نغفل الأبياء لا بد لنا من تبيان أن هسلك بضعة دلائل تتدنا إلى النقائل . فهناك أول واقع أن ههذه التناولات التي حاولنا أن نشرحها ههنا ، تشغل مناضلي الاتحاد ، فالقوائم العقلية « كاخترام أسرار الحزب » وأن لا نكشف جانبنا أمام العدو ، هذه العوائق التي منعت حتى وقتنا الحاضر التنظيم من مناقشة هذه المسائل ، كما أنها منعت من أن يتخذ أوضاعا ثورية بشكل منظم ، بداتشينا قشينا في التراجع ، وبدا شعار رئيسي يشق طريقه إلى الظهور : الدعوة إلى حلية نقاش حرة حول التجربة الكائبة للحزب ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة ، هذه الدعوة لا يرفضها هذا القطاع أو ذاك من الحزب ، ولكن يقوم بعملها أيضا مقاومون تخلوا عن البلاطة والعفوية حين باتت لهم الانسحاب ، وطسلا بوصولوا إلى ذات النتائج بسبب المعرفة النظرية ، وهذا هو ليس جدرا بالاهمال في حزب لا تقف وطنية العشرة عتبة في طريق تهيوله .

أختار مهدي بن بركة لمجموعة من كتاباته التي تدور بقعة حول ولادة حزب الاتحاد الوطني هذا العنوان « اختيار ثوري صعب في المغرب » ، أليس من الأصح أن نتكلم عن اختيار صعب على طريق الثورة ، اختيار صعب ننظر من يؤيده ، وبدون هذا ، سنقول في نهاية عقد من السنين حين نذكر الاتحاد ، وليس بدون حزن ، أن هذا الحزب كان له مستقبل كبير خلفه وراءه .

حميد يرموك

١ — مقاوم قديم حكم بالإعدام في قضية المؤامرة « ٦٢ » ونجح في القيام بعدة عمليات مشهورة ضد البوليس في تموز ١٩٦٤ ، حومر بعدها وقتل في الدار البيضاء .



نداء من المحامية «لا في فيرون»

عضو لجنة الدفاع عن بن بلال والمعتقلين السياسيين في الجزائر

بعد خمسة اعوام قضائها في السجون الفرنسية ، لم يملك أحمد بن بلال نفسه وهو يصعد للطائرة المسافرة من تونس الى الصياح ثلاثا : أنا عربي . أنا عربي . أنا عربي . أنا عربي . أهمية التي كانت لهذا الانتفاء في نظره كانت تملو على أهمية أي انتهاء آخر ، حتى انتهاءه الجزائري . وقد برهن بن بلال على عمق هذه العروبة حينما كان الأول بين رؤساء الدول الذي جرى على أن يرفع شعاعا صار فيها بعد ثمانمائة وهو شعار دعوة جيبسج الفلسطينيين ، لينظموا في حرب التحرير الوطنية .

احساسه على الصعيد العام والشخص بالكرامة المهددة كان يورث فيه احقادا باظنة .

تصحيح من جان بيار فينو

تحيات طيبة وبعد
اشكركم على ترجمة المقالة التي نشرتها في فرنسا حول الثورة في طقار، ويوجد لسوء الحظ أخطاء في الترجمة وخاصة في التسميات الجغرافية وأرجو منكم نشر التوضيحات والتصحيحات التالية في العدد المقبل :
١ - ليس السلطان ، ولكن الامام غالب بن علي المصالي « الهندي » الذي أعلن استقلال عمان في حزيران ١٩٥٥ .
٢ - الثورة الثانية في الجبل الاخضر وقعت في صيف ١٩٥٧ لا في ١٩٦٧ .
٣ - يوجد في نهاية المقالة خطأ ظهري في الترجمة من شأنه أن يثير غضب الرفاق في الجبهة الشعبية الذين يقرأون الحرية في طقار « الأطباء والممرضات يرتكبون أخطاء شنيعة » والجبلية الفرنسية هي :
« الأطباء والممرضون قليلون جدا » ، ذلك يجب نقل المصائب بأمراض خطيرة أو الجرحى الى الجنوب الليبي .
٤ - ان لجنتنا ليست مسؤولة عن الاشاعات غير الصحيحة في فرنسا حول « الانتفال » الزعم لوحد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المختل أثناء زيارته في سوريا وبالعكس نرحب لجنتنا بالموقف الجديد الجبلي الشريف الذي تتخذه الجمهورية العربية السورية بقيادة الجبهة الشعبية ترحيبا حارا ، ونرجو أن يتطور هذا الموقف الى دعم مادي ومعنوي مستمر .
باريس في ٢٦ - ١ - ٧٠
جان بيار فينو
سكرتير لجنة التضامن مع الثورة الليبية والحركات التحررية في الجزيرة العربية

وقد قام الوزير بونطليقة - من أجل أن يحول دون طرح هذه المسألة على صعيد واسع - بوضع رؤساء الدول الإفريقية بزيارة بن بلال ، غير أن هذا الوعد لم يتحقق .
في عام ١٩٦٧ وجه حوالي ٥٠ نائبا عماليا اقتراحا يقضي بإعطاء امبر إلى الجنوب البريطاني في لجنة حقوق الإنسان ، التي عقدت اجتماعها في جنيف ، بأن يعيد طرح المسألة المتعلقة بصبر بن بلال الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية .
البيت تظاهرات الاحتجاج هذه هي التي بقي بن بلال بعد على قيد الحياة ؟

إذا كان الأجانب قد راوا أن من واجبه أن يحتجوا على الوضع الذي صار إليه بن بلال باسم احترام حقوق الإنسان ، فإن على العرب الذين تصل إليهم هذه المعلومات ، أن لا يبدو جاحدين لهؤلاء الرجال الذين خاضوا في سبيلهم معركة التحرير ، والذين سعوا إلى تحقيق مستقبل عادل . وبدأوا في ذلك ، من أجل أخوانهم .

المحامية «لا في فيرون» عضو لجنة الدفاع عن بن بلال والمعتقلين التقدميين في الجزائر .

مقررات المؤتمر التأسيسي الأول

لاتحاد الطلبة الاردني في ايطاليا

بتاريخ ٢-١١-٦٩ عقد المؤتمر التأسيسي الأول لاتحاد الطلبة الاردني في ايطاليا (بيروجا) وقد تلاه ثلاث مؤتمرات عامة تكوينية ، وبعد نقاش مستفيض خرج المؤتمر بالمقررات التالية :

١ - حول الوضع الطلابي الاردني في العالم :

١ - تشكل اتحاد الطلبة الاردني كنظيم طلابي نقابي غير تابع لأي تنظيم سياسي يعمل على رفع المستوى النقابي والوعي السياسي بين صفوف اعضائه وبين مجموع الطلبة العرب في ايطاليا ، ويتناضل من أجل القضايا العربية والعالية التحررية ويتعاون مع مجموع الفئات التقدمية التي تساند نضال الشعوب في العالم بشكل عام ونضال الشعب العربي بشكل خاص .

٢ - حول الوضع الطلابي العربي في ايطاليا :

لما كانت رابطة الطلبة العرب في بيروجا عبارة عن لقاء عدد من الطلبة العرب الرجعيين والمتنقلة أصلا بقيادة الوجوه التقليدية ذوي النزعة العشائرية والمرتبطة بالمواقف الرجعية والانهازية لبعض الحكومات العربية الرجعية والبورجوازية مما ساعد على تحويل الرابطة من تنظيم طلابي إلى تنظيم عشائري عشوائي رجعي وتحولها إلى مجرد مقهى ترفيهي ومندثر رجعي . ولما كانت عملية الإصلاح من الداخل عملية مستعصية كليا إذا ما أخذ بعين الاعتبار الذهنية الرجعية المسيطرة ، مما أدى إلى هزيمة الرجعية بين صفوف الطلبة العرب وتشكيل جبهة الطلاب العرب التقدمية . ولقد اتفقت في صفوف تلك الجبهة مجموع الطلبة الاردنيين نحو الاتفاق التقدمي ، ولما كانت الجبهة تنفرد إلى الظروف الموضوعية لقيامها فقد أدى ذلك إلى تجهيزها من قبل مجموع الأعضاء المؤسسين . تلك هي الظروف التي جعلت الطلبة الاردنيين العمل على عقد مؤتمر تأسيسي للطلبة الاردنيين والخروج بتنظيم (اتحاد الطلبة الاردني) تحت ايدولوجية الفئات التقدمية .

٤ - حول الوضع في الوطن العربي :

ان طبيعة الحكم في الاردن لا يختلف كثير عن بعض شقيقاته في الوطن العربي كنظام اشطامي عشائري ، ولما كانت النظرة العشائرية الاقطاعية في بعض اقطار العربية واللائحة العشائرية الرأسمالية - السعودية ، الكويت - لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تعمل من أجل مجموع الطبقة العاملة وانما تخضع أصلا لمصالح الامبريالية العالمية لتمشي على بقايا موالدها .

ولما كانت الطبقة البورجوازية الصغيرة طبقة انتائية لا يمكن ان تخلو عن مصالحها الطبقة فان فيها الخطر الاكبر بتضليلها الواسع والمردوس لاجوب الجماهير الكاذبة عن طريق اصلاحات سطحية لا تخدع الا الطبقة البورجوازية نفسها . وكانت الحملة النهائية لكل البرامج التي طرحها الانظمة العربية هي هزيمة حزيران والتي اثبتت فشل تلك الانظمة بشكل قاطع وانطلاقا مما سبق فان الاتحاد يؤمن بما يلي :

١ - ان عملية تراكم الإصلاحات لا ولن تخدم الوطن العربي مهما كانت نوعية تلك الإصلاحات وبالتالي فان السبيل الوحيد هو قيام حكومات وطنية ديمقراطية ثورية ناجمة من قيام جبهة تقدمية ثورية واسعة تحت طليعة الطبقة العاملة ، من مهامها الرئيسية تحقيق الثورة الاشتراكية ذات الهمم العلمي .

ب - ان تحقيق الثورة الاشتراكية لن يتم الا بتخالف قوى الجماهير الكاذبة واسقاط القيادات الاقطاعية العشائرية والبورجوازية لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية .

ج - ان فصح وتوعية الاتجاهات الإصلاحية اللبنانية للدول التي تقف على رأسها مجموعة من الطبقات البورجوازية الصغيرة لتساعدها مساهمة فعالة في العمل على خلق المناخ الثوري من أجل قيام الثورة الاشتراكية .

د - ان طرح الوحدة العربية بمفهومها الحالي لهر اكبر تضليل لمجموع الجماهير العربية . ولأن تضليل الوحدة العربية في الحقيقة لا يقيم حكومات وطنية ثورية تعمل على تحقيق الثورة الاشتراكية في كل قطر عربي على حدة والتي من شأنها أن تبني المناخ الوحدوي الحقيقي بين صفوف الشعب العامل .

٥ - حول الثورة الفلسطينية :

١ - ان حرب التحرير الشعبية وخلق فنتام جديدة في الوطن العربي هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين واقامة دولة فلسطينية ديمقراطية .

ب - نرى في الثورة الفلسطينية النواة الحقيقية للثورة العربية لتحرير الوطن العربي من الامبريالية العالمية والقضاء النهائي على الرجعية العربية ، والعودة الاساسية لخلق المواطن العربي الجديد .

ج - نرى في ربط الثورة الفلسطينية بالثورة العالمية مد ثوري للثورة الفلسطينية ذاتها .

د - ان طرح شعار عدم التدخل في الدول العربية بدون تحديد يتبع المجال امام الرجعية العربية ضرب الثورة الفلسطينية وانتقاد الاغذار والبررات لذلك ، ونؤكد على ضرورة التناغم الجاهلي حول الثورة . ونطالب بضرورة وحدة المقاتلين على أرض الحركة ونؤكد دعما للعمل الفدائي ككل ومناصرة الجانب المتقدم فكريا ومثلا بالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين .

٦ - حول الوضع في العراق :

ان الثورة في شمال العراق هي جزء من الثورة العربية من أجل قيام حكومة ثورية ديمقراطية ذات مفهوم اشتراكي تكفل للشعب الكردي حقوقه القومية ضمن وحدة التراب العراقي .

٧ - حول الوضع في الجنوب العربي :

نؤكد دعما للحركة التحررية في الجنوب العربي مثلا بالجبهة الشعبية لتحرير الجنوب - طقار ، للقضاء على الامبريالية الانجلو - امريكية والرجعية العربية ممثلة باتحاد جنوب الخليج والغزو الامبريالي مثلا بالحكم الرجعي في ايران ، ونطالب بضرورة دعم الجبهة الشعبية عابدا ومعنويا من قبل الفئات التقدمية ودعمها كذلك في المجال الاعلامي من قبل وسائل الاعلام العربي لتوضيح الوضع في الجنوب ونشره على الصعيد الشعبي في الوطن العربي وعلى الصعيد العالمي ونؤكد على ضرورة الربط بين الثورة الفلسطينية وثورة طقار .

٨ - حول الوضع في العالم :

١ - نؤكد دعما للثورة الفيتنامية وتقديرنا العميق للشعب الفيتنامي البطل .

ب - نؤكد دعما ونفائلا مع الثورات التحررية في امريكا اللاتينية وافريقيا واسيا .

ج - نؤكد تقديرنا العميق للشعوب في الدول الاشتراكية لدعمها الاكيد للشعب العربي في نضاله ضد الامبريالية العالمية ودعمها للحركات التحررية في العالم .

د - نستنكر حكم القتل العنصرية في روديسيا ونستنكر الموقف المخال الذي تفقه الحكومة البريطانية .

هـ - نستنكر الموقف المخال للحكومة الرومانية من القضايا العربية التحررية .

و - ان القضاء على التمييز العنصري في الولايات المتحدة لا يتم الا بالقضاء الكايل على النظام الرأسمالي في امريكا وقيام الدولة الاشتراكية .

ان الإصلاحات السطحية لا يمكن أن تخدم مجموع الدول القائمة والمطالبة باصلاحات جزئية في الدول العربية كعض عمليات التأميم والتوسع في الصحي والاجتماعي والتوسع في الجامعات . الخ ، انما يخدم بالتحقيق الا بواقع أهداف الحكومات القائمة التي تعمل من أجل مصالحها الطبقية وبالتالي فان الحل الوحيد والحتمي هو بالثورة على مجموع الانظمة الرجعية والبورجوازية القائمة التي تعمل من أجل مصالحها الطبقة وبالتالي فان الحل الوحيد والحتمي هو بالثورة على مجموع الانظمة الرجعية والبورجوازية القائمة لخلق المجتمع الاشتراكي والتعاضد السلمي مع الدول الرأسمالية والامبريالية وسياسة عدم الانحياز لا يخدم بالتالي الا الامبريالية نفسها .

ثورة على الرجعية العربية . . ثورة على الرأسمالية العالمية . . ثورة على الصهيونية .

عاش تلاحم القوى الثورية المقاتلة في العالم

عاش التنظيم الطلابي التقدمي الموحد

عاشت الجبهة الوطنية الاردنية - الفلسطينية .

اتحاد الطلبة الاردني اوروبا - فرع ايطاليا «بيروجا»

تتمة تقرير من طلاب منظمة الاثتراكيبين اللبنانيين

المطالعة والكتبات ، وذلك كله من شأنه تعطيل فترة الدولة على ممارسة التدابير التي تستهدف التخلص من القسم الاكبر من الطلاب خلال سني الدراسة . ورفض سني الكفاءة الجديتين في دراسة الحقوق كان يعني التصدي لكسر الاحتكار الذي تمارسه قلة من الاحياء ، نحو العمل مستقبلا على طرح مشكلة خريجي الجامعة اللبنانية .

ان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية في ظل المطالب التي بدأ حولها الاضراب ، كان يشكل بتدبيره تصديا مباشرا لخطية الدولة التعليمية في مواقع حساسة منها . وذلك بضعف هذا الاضراب امام التساؤل التالي : هل كانت الاشكال والاساليب التي اتخذها هذا التحرك بمستوى المعركة التي فتحها ؟ أم أنه أتى يكرس ممارسات سابقة اتقن النظام مواجهتها بتنازلات جزئية تتيج له القدرة على معاودة خطته فيما بعد لا وما هي الظروف الموضوعية والذاتية التي كان تحرك الطلاب في الجامعة اللبنانية انعكاسا مباشرا لها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تفترض تحليل تطور حركة الاضراب في ظل ادوار ومواقف القوى السياسية الطلابية المختلفة : القيادات اللبنانية ، اليسار الاصلاح واليسار الجديد . وغير هذا التحليل يمكن استخراج النتائج والدروس من حركة الاضراب الاخيرة .

((التتمة في العدد القادم))
طلاب منظمة الاثتراكيب اللبنانيين

مواعدك السبت لاشباط وكل سبت مع جريدة



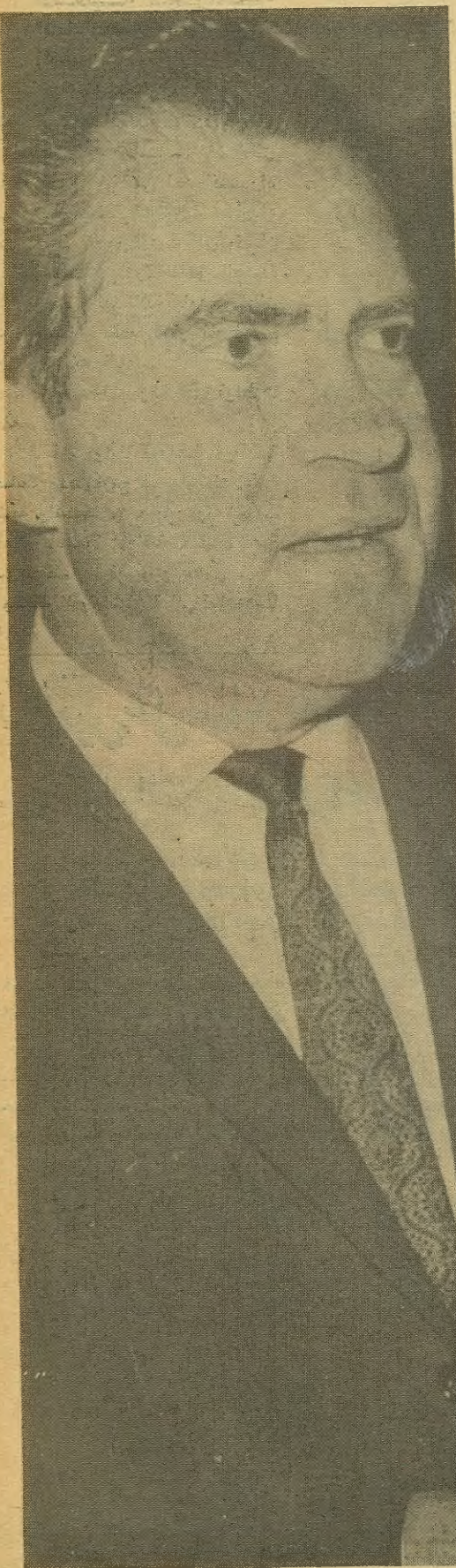
أسبوعية سياسية عربية مستقلة

صاحبها ورئيس تحريرها
فاروق البربر

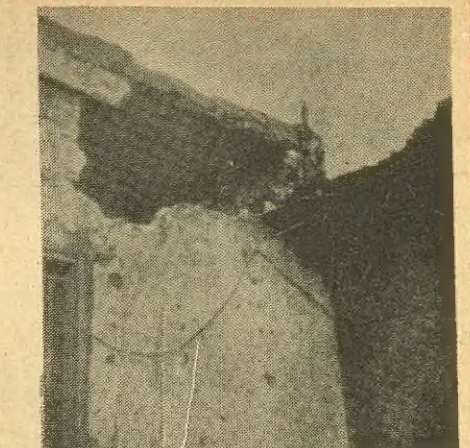
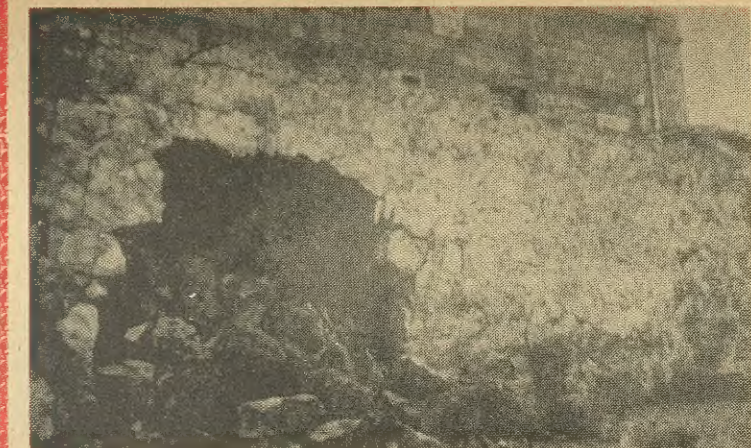
مواقف وادوار القوى السياسية الطلابية
في حركة اضراب الجامعة اللبنانية الاخيرة

المأزق العربي

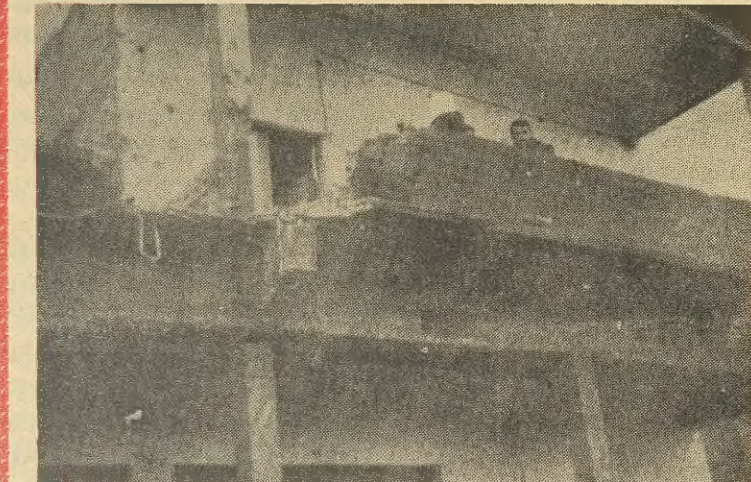
بين المخطط الأمريكي- الإسرائيلي والمذكرة السوفياتية



اضواء على الوضع في البحرين



ازاء العدوان المتواصل
الذي يتعرض له الجنوب
.. ماذا فعل الزعامات
المهترقة ، وما الذي
يتوجب على الحركة
الوطنية والمقاومة أن
تبادرا الى القيام به ..



كما أن هذه المعركة الناشبة بين أولئك وهؤلاء يفسح لها المجال لتدخل في الحلبة فرسانها
الخصوصيين . وهؤلاء يدخلون الساحة بهيئة الفرساء وهيئة الفرسان . والواحد منهم يدخل
كالكال الشمس ، وجوده وحده يضع الأمور في نصابها . وهو علاوة على ذلك ، فوق الصفات .
والصراع المشائري الناشب لا يهم بآية حال شخصاً مثله يفتح قلبه ونوافذه للرياح الآتية
من الشرق والغرب . ويحل هم الجنوب ، ويرج الجنوب على كتفيه ، شخصيات كهذه
تعالج المسألة من خلال سجات صوفية ، هي التي تبرز في النهاية لتجني لصالحها حساب
الأرباح والخسائر آخر الأمر .

أما الناس الذين يبيتون تحت القصف ، والذين ينتزع قلوبهم من بينهم في ظلمات الليل ،
والذين يوالون النزوح الكبير نحو المدن الآمنة ، فهم خارج الحساب ، وعلى هامش القضية ،
غير أن الضجة الفارغة التي يثيرها الزعماء ، يبدو أنها ترك صداهها الحقيقي في بيروت لا في
القرى المذعورة . وهي قد تحرك وسطاً من مداومي قراءة الصحف . أكثر مما تحرك سكان
الريف الأغل . فزعماء الحركة الشعبية ، لا تستطيع بيانات الزعماء أن تجد كثيراً من
المتصنين .

ما يهمنا نحن هو وضع الحركة الشعبية والمقاومة في الجنوب . في ظل ما يحدث في
المرحلة الراهنة ، ولما كانت هذه المسألة تتطلب
تحليلاً طويلاً فإننا نكتفي هنا ببعض الإشارات
القليلة .

السكان والمقاومة في الجنوب يواجهون
وضعا فريداً ، يمكن تلخيصه بعبارة واحدة
هي : المنطقة في حالة حرب ، أما السلطة
فلا . وأعباء الدفاع تقع إذن بصورة أولى
على عاتق المقاومة والأهالي . من هنا يبدو
موقف المقاومة في الجنوب دقيقاً للغاية . فإذا كانت المقاومة بوجه عام تعمل في ظل
المعارك التي تخوضها الانظمة العربية على طول خط المواجهة ، فإن المقاومة في الجنوب
تجد نفسها عزلة في المواجهة ، ومن هنا لا يمر أمامها من التكيف مع هذا الوضع الخاص
ومن تفهم متطلباته الفورية . غير أن ذلك يعطد بعقبة أساسية هي افتقار المقاومة لتحليل
سياسي للموقف الراهن . . أن المقاومة في الجنوب تجد نفسها مباشرة في مواجهة
الجهامير ، وهي لذلك مجبرة على أن تربط الاق التوري حركة المقاومة بالتعاون مع
مع الجهاديين والمقاتلة الثورية معها . ومن هنا تتسبب المقاومة تمايزها الأساسي عن
الجيش النظامية . وإذا كان وضع المقاومة في لبنان يبدو - بشكل نسبي - وضعاً قريداً ،
فإن على المقاومة أن تدرى في التجربة التي تتعرض لها في لبنان ، بقياساً لتقارنها على تحقيق
طموحاتها ، وهي أن تنتقل من رديف للجيش النظامية الى جسم مسلح يخضع المعركة
لتبلائته الخاصة .

ان الضجة التي يثيرها الزعماء ، رغم ضآلة صداها ، أنها تشير بشكل أساسي الى فقر
الحركة الشعبية وانفطارها للتنظيم . ان مسانطه من المقاومة ، من تحرك باتجاه الجهاديين
والاستجابة للظروف الموضوعية المقروضة عليها ، ليس مطلباً يسيراً ، إذ يفرض على
المقاومة تغيرات حقيقية في تركيبها وتكوينها الراهن . غير أن هذا المطلب لا يمكن أن يتحقق
الا بالتعاون مع حركة شعبية منظمة تقدمية . وعلى هذا فإن إنشاء مجالس شعبية
ولجان للدفاع الشعبي ضرورة هامة .

يأتي الهجوم على عينا الشعب في أعقاب هجمات عديدة على الحدود اللبنانية ، شهدت
الاسبوع الأخيرة . كالمعادة لم يكن هناك رد ، ولم يسمع صوت من الناحية الأخرى . وكالمعادة
واجه السكان عزلاً القابل المساقطة عليهم . . غير أن بعض الزعماء والسادة صموا آخر
الامر ، وتلقينا منهم بيانات كثيرة ، كانت في أغلبها ترسم صوراً قلبية لشاعرهم الخاصة
ازاء ما يجري . طبعاً لم يكن هناك أدانة لأحد . فالعدوان الإسرائيلي يسقط علينا كالقدر
الذي خط في اللوح المكتوب . وعلينا أن نقابله بضراعات لا حد لها ، وبكاء طويل من الذين
أصابهم الصداق من وميض القنابل . كما أن زعماء آخرين لم يعيروا فقط عن مشاعرهم
الغالبية بل رفعوا أصيح الاذاعة ، قاصدين الى أن يصفوا في جلية المدافع حساباتهم المحلية ،
وهؤلاء لم يتورعوا أثناء تصفية الحسابات أن يضربوا من كل الجوانب ، وكانت ضرباتهم
الصياء تدمي أحيانا . وفي أحيان أخرى كانوا يتوجهون الى بيروت ، وفي رؤوسهم ذكريات
مؤلة عن الانتخابات الماضية . وقصبتهم الوحيدة كانت مقارعة السلطة بهذا الجيش من
الفلادين المرغوبين الذين ينتفون الرصاص بدون أدنى حياء . والمسألة تنتهي عند هذا الحد .
السلطة غائبة كما يقولون وحتى المطالب التي يرفعها أناس يتكلمون زوراً باسم الجماهير إنما
تهدف الى وضع الناس في دوامة من الإبل الكاذب . ولا قيمة للحديث عن الدفاع من
سلطة ترفض مبدئياً الدخول في الحرب . كلام صحيح . غير أن هؤلاء الزعماء الفرسان لا
يقولون لنا مرة واحدة ما ينبغي عليهم أن يقوموا به ، فلا دور لهم سوى الصراخ والتشهير
والتجارة بخوف الناس وفقرهم وتزوير القضية حتى تضحي مصلحة شخصية : مسائلهم همهم
السلطة ومشاكلهم الخاصة التي تخرج من بؤرة
السياسة المحلية . ولعبة الانتخابات
الدائمة . .

العدوان والمواجهة

زعماء آخرون كانوا يخرجون كلها اشتدت
الأمور لائحة طويلة من المطالب ، يسبقها
توشيح طويل من الجبل العاطفية الرخيصة
والنساءلات المعلقة ، والمطالب تصاع وكانها
التقطت فوراً من أفواه الجماهير : التحصين ، السلاح ، التجنيد ، سيل من المطالب مرفوعة
على أطباق من ذهب لجميع الهيئات والمؤسسات العليا لا تستثنى منها واحداً ، غير أن هذه
اللاوائح الأشبه بصلوات الاستقاء ، لا تنكر لتاكمية واحدة عن دور السلطة نفسها في الدفاع
عن الجنوب ، فمن المخرج منه أنها لن تدافع ، بحيث أن الدعوة الى تسليح
الأهالي تبدو وكأنها نوعاً من الحماية «الشعبية» لاحتساب السلطة . طبعاً لا نستطيع أن نتره
هؤلاء الزعماء عن المصالح الشخصية . فهم وأغلبهم من الوجوه الجديدة ، يريدون أن يفتحوا
صراعاً حاداً مع الوجوه القديمة ، مع السياسيين « المهترئين » ، ملوحيين بضرورة
ظهور زعامة جديدة في الساحة ، وجعلوا بياناتهم وخطبهم تتوجه فوراً الى مراكز الزعامة
القديمة .

حركة هؤلاء الزعماء جيمعهم - على قمتها - تبدو وكأنها مزودة بزخم جديد . فانسحاب
السلطة حرهم من بعض الإعياء اليومية ومنهم مجالاً أوسع للتحرك والصيغ . كما
أنه جعلهم يقفون وجهاً لوجه أمام خصوماتهم القديمة ، وأخصابهم التقليديين . وكل منهم
يتحين الفرصة ليتولى بزعة ثائرة مججلة . كما أن الجو النسبي الذي خلقه القصف ،
يفرض على هؤلاء الزعماء أن يعودوا الى « قواعدهم » ، وأن يشغلوا هذه القواعد
بفضي من الألبات ، والحركات البهلوانية والفز على المنابر . غير أن السلطة ليست
بعيدة عما يجري ، فليس هناك أجدى من هذه الضجة الفارغة لتفطية تغالها وانسحابها .